



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال
قسم: الإدارة المالية والمصرفية

أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على الاستقرار والأداء المالي

دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة السورية

The impact of the application of Basel on financial stability and performance

An applied study in Syrian private banks

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة

اختصاص: مالية ومصارف.

إعداد الطالبة

(روميه جورج أبوسكة)

إشراف

(الدكتور: ياسر كفا)

العام الدراسي: 2021-2022



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال
قسم: الإدارة المالية والمصرفية

أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على الاستقرار والأداء المالي

دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة السورية

The impact of the application of Basel on financial stability and performance

An applied study in Syrian private banks.

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة

اختصاص: مالية ومصارف.

إعداد الطالبة

(روميه جورج أبوسكة)

إشراف

(الدكتور: ياسر كفا)

العام الدراسي: 2021-2022

((لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معدّه، ولا يتحمل المعهد أية مسؤولية جراء هذا العمل))

((إن إله السماء يعطينا النجاح ، ونحن عبده نقوم ونبني))
"نح 2:20"

((لأن الله لم يعطنا روح الفشل بل روح القوة والمحبة والنضج))
" 2 تيمثاوس 1:7"

الإهداء

إلى من شرفني بحمل اسمه
إلى من أفنى عمره ليقودنا إلى شاطئ الأمان
إلى من أهداني الحنان والحب الصافي

أبي الغالي

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء
إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها
إلى من حصدت الأشواك عن دربي ومهدت لي الطريق
هي أُمِّي ومأمَني وأماني وإيماني وأمتي

أُمِّي الغالية

إلى سندي وأماني
إلى عزي وعزوتي
إلى أشقاء قلبي وروحي
إلى من أفتخر بهم وأسأل الله أن يحميهم دائماً"

جمال & بيير

إلى داعمي الأول ومصدر قوتي
إلى صديقي الأوفى والكتف الذي لا يميل
إلى الحب الذي أعانق فيه السماء
إلى من لم ينتظرني بالظل بل احترق في وجه الشمس معي
إلى رفيق دربي الذي لا يمكن للكلمات أن تفيده حقه

سامر

إلى أمل حياتي ونور عيوني
إلى من بهم أصبح للحياة معنى
إلى من بهم نلت أعظم وأغلى لقب
عسى أن يكون هذا النجاح منارة لنجاحات أكبر بانتظارهم

استيفاني & ميشيل

إلى عائلتي الثانية
إلى البيت الدافئ والحنون
إلى من أصبحت بينهم ابنتهم الأولى

إلى من أشرف وأعتز بهم

عائلة زوجي الكرام

إلى عائلتي الكبيرة وكل الأهل أنا ممنونة لوجودكم بحياتي.

إلى بنك بيبيلوس إدارة وزملاء وأصدقاء إلى من كانوا خير سند لإنجاز هذا البحث، وبالأخص الأخت والصديقة كارولين سعدو التي لم تبخل يوماً بمعلومة أو مساعدة.

إلى كل أصدقائي ورفاق دربي الذين نسجت معهم وبينهم أجمل الذكريات.

كلمة شكر

أقدم بالشكر إلى المعهد العالي لإدارة الأعمال ممثلاً بجميع الدكاترة والأساتذة والإداريين على كل الجهود المبذولة والداعمة لجميع الطلاب، دمت منارة للعلم والمعرفة.

كما أقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور ياسر كفا الذي تشرفت أن أكون من طلابه، إلى من لم يبخل يوماً بمعلومة أو إرشاد، إلى من كان دوماً مشجعاً للعطاء والاجتهاد، لا يسعني إلا الامتنان والشكر له.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	الاهداء
	كلمة الشكر
3	الملخص
6	الإطار العام للبحث
6	مقدمة الدراسة
7	الدراسات السابقة
12	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
13	إشكالية الدراسة
14	فرضيات الدراسة
19	أهداف الدراسة
19	أهمية الدراسة
20	منهجية الدراسة
21	<u>الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية</u>
23	المبحث الأول: القسم الأول: الرقابة المصرفية الفعالة.
37	القسم الثاني: اتفاقيات بازل ا، بازل ال، وبازل الثالثة.
74	المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.
86	المبحث الثالث: الاستقرار المصرفي.
94	<u>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية</u>
95	المبحث الأول: مجتمع وعينة البحث

96	المبحث الثاني: أدوات البحث.
98	المبحث الثالث: تحليل البيانات.
157	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.
161	النتائج والتوصيات: أ - نتائج البحث
169	ب - المقترحات والتوصيات.
169	ج - محددات البحث، والآفاق المستقبلية للدراسة.
170	<u>المراجع</u>
	<u>الملحق الأول</u>
	<u>الملحق الثاني</u>

المخلص

يهدف البحث الى دراسة تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في المصارف الخاصة التقليدية في سورية وتأثيرها على رفع الأداء المالي وتحقيق الاستقرار المصرفي، ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس النسب الأساسية الأربعة في اتفاقية بازل الثالثة وهي (نسب كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر) وأثرها على الأداء المالي الذي تم قياسه بنموذج العائد على حقوق الملكية، وعلى الاستقرار المصرفي الذي تم قياسه باستخدام Z-Score، وتم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف الخاصة في سورية ضمت جميع المصارف التقليدية، وتم الاعتماد على نماذج panel data في الدراسة العملية، وتم استنتاج أن النسب الأساسية الأربعة المفروضة باتفاقية بازل الثالثة محققة بجميع المصارف الخاصة السورية في فترة الدراسة كما وجدت الدراسة أن نسب اتفاقية بازل الثالثة (نسب كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية ونسبة تغطية السيولة) تؤثر في رفع أداء المصارف الخاصة التقليدية السورية وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها. بينما لا تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر في أداء المصارف الخاصة التقليدية السورية. وأيضاً استنتجت الدراسة أنه لا يوجد أثر لأي نسبة مفروضة في اتفاقية بازل الثالثة على استقرار المصارف الخاصة التقليدية السورية. كما كانت التوصية بضرورة فرض تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في المصارف السورية، وذلك بمساهمة لرفع أداء المصارف وبذات الوقت الحد من المخاطرة وخاصة في مرحلة إعادة الاعمار القادمة، كما يجب إيجاد سبل أخرى لتحقيق استقرار المصارف السورية إذ يجب أن تتوافق تلك الحلول مع البيئة الاقتصادية السورية إذ لها طبيعتها الخاصة.

الكلمات المفتاحية: بازل الثالثة، أداء مالي، استقرار مصرفي، نموذج عائد على الملكية، Z-Score.

Abstract

Convention in ^{الثالثة}The research aims to study the application of Basel traditional private banks in Syria and its impact on raising financial performance and achieving banking stability.

(Capital Adequacy ^{الثالثة}The four basic ratios were measured in Basel Ratios, Financial Leverage Ratio, Liquidity Coverage Ratio and Net Stable Funding Ratio) and their impact on the financial performance that was measured by the return on equity model, and on banking stability that was measured using Z-Score,

The study was applied to a sample of private banks in Syria, which included all traditional private banks, Panel data models were relied on in the practical study.

It was concluded that the four basic ratios imposed by the Basel Convention were achieved by all Syrian traditional private banks during the study period, agreement ratios affect the ^{الثالثة}the study also found that the Basel performance of traditional Syrian private banks and reduce the risks they are exposed to, While the ratio of net stable financing does not affect the performance of the Syrian traditional private banks.

The study also concluded that there is no effect of any percentage imposed Convention on the stability of the Syrian traditional private ^{الثالثة}in the Basel banks.

The recommendation was also to impose the implementation of the Basel Convention on Syrian banks, with a contribution to raising the performance

of banks and at the same time reducing risk, especially in the upcoming reconstruction phase.

Other ways must also be found to achieve the stability of Syrian banks, as these solutions must be compatible with the Syrian economic environment, as they have their own nature.

Keywords: Basel III, financial performance, banking stability, return on equity model, Z-Score.

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة الدراسة

مع تعاقب الأزمات المالية والمصرفية التي أثرت في النظام الاقتصادي العالمي، احتل موضوع الرقابة المصرفية أهمية كبيرة، حيث ازداد وعي السلطات الإشرافية والرقابية بأهمية تحديث أساليب الرقابة وإدارة المخاطر بما يتماشى ومتطلبات البيئة المصرفية المتغيرة من خلال البحث عن آليات جديدة لمواجهة المخاطر المصرفية وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

ووفقاً لما سبق، تم تشكيل لجنة دولية للإشراف وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه كانت سنة 1974 حيث أنشأت اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف المسماة "لجنة بازل" بمدينة بازل السويسرية، حيث أصدرت اللجنة اتفاقيتها الأولى في سنة 1988،

وفي سنة 2004 طرحت اللجنة اتفاقيتها الثانية بازل الثانية وذلك تكيفاً مع واقع تطور وتنوع المخاطر المصرفية واستجابة للتطورات المالية العالمية، قد صدرت بعد ذلك اتفاقية بازل الثالثة عام 2007، نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على المصارف وإفلاس عدد كبير منها، إضافة إلى إخفاق معايير لجنة بازل الثانية في معالجة هذه الأزمة.

حيث أصبح الاستقرار المصرفي هدف رئيس لأنه يعد بمنزلة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمة فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها، حيث لا يقتصر مفهوم الاستقرار على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها، لكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المصرفي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات والحد من احتمالات وقوعها.

في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات المصرفية أصبح تقييم أداء المصارف التجارية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات، والتي كان لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية المصارف.

الدراسات العربية:

1- دراسة (يحيى، 2017) بعنوان: متطلبات تطبيق بازل الثالثة وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على المصارف التجارية بجمهورية مصر العربية¹.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المصارف التجارية لمتطلبات بازل الثالثة (متمثلة بالدعامات الأساسية لبازل 3 وهي المتطلبات الدنيا لرأس المال وانضباط السوق وعمليات المراجعة المصرفية) على الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية (مقاساً باستخدام نظام CAMEL)، وإلى أي مدى يتم تطبيق متطلبات بازل الثالثة في المصارف التجارية بصورة صحيحة وفقاً للوقت المحدد الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

اعتمد الباحث في اختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، حيث تم اختيار ستة بنوك تجارية عامة وخاصة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة خلال الفترة (2010-2014)، كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وتحلل التباين الأحادي للتحليل الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الالتزام بمقررات لجنة بازل الثالثة تدعم ثقة المودعين بالجهاز المصرفي المصري، وتساعد على تحقيق المصارف للمنافسة العادلة، كما نجحت كل من المصارف العامة والخاصة في دعم قاعدتها الرأسمالية من خلال الأرباح المحتجزة والاحتياطات وفقاً لمعايير بازل الثالثة، إضافة إلى ظهور تحسن مؤشرات الربحية لكل من المصارف التجارية العامة والخاصة عقب التزامها بمتطلبات بازل الثالثة، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق المصارف التجارية للمتطلبات الدنيا لرأس المال، وعمليات المراجعة الرقابية، وانضباط السوق، في أدائها المالي.

2- دراسة (الشلبى، 2017) بعنوان: مقررات اتفاقية بازل الثالثة العوامل المتعلقة بكفاية رأس المال السيولة والرفع المالي وتطبيقها في المصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة (كفاية رأس المال، السيولة الرفع المالي) على أداء المصارف التجارية الأردنية (مقاساً بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على

¹ يحيى، شريف أحمد (2017) متطلبات تطبيق بازل الثالثة وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على المصارف التجارية بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة قناة السويس، كلية التجارية الإسماعيلية، مصر.

الملكية) حيث ضمت عينة الدراسة 11 بنك تجاري أردني خلال الفترة (2008-2014)، واستخدمت الباحثة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية والتحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اتفاقية بازل الثالثة وأداء المصارف التجارية الأردنية مقاس بمعدل العائد على الموجودات، في حين لم تظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اتفاقية بازل الثالثة وأداء المصارف التجارية الأردنية مقاس بمعدل العائد على الملكية. وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على الجهات المعنية لوضع الأطر القانونية نحو تطبيق اتفاقية بازل الثالثة لما لها من آثار إيجابية في مواجهة المخاطر المختلفة وحتى تواكب المصارف الأردنية التطورات العالمية وتزيد قدرتها التنافسية .

3- دراسة (جقريف) بعنوان: أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على مؤشرات أداء الأسواق المالية العالمية _تحليل قياسي _.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تطبيق بازل الثالثة على مؤشرات أداء الأسواق المالية العالمية من خلال دراسة ثلاثة من المؤشرات الرئيسية (S&P 500 , DAX , HANG SENG) قبل وبعد تاريخ البدء في تطبيق المعايير الجديدة بالإضافة إلى تحديد تحديات تطبيق هذه المعايير في الأنظمة المصرفية وانعكاساتها على الاقتصاد .

وقد تمثلت عينة الدراسة في أسعار الإغلاق الشهرية للثلاث مؤشرات الرئيسية خلال الفترة (2008/1/1-2017/12/31) أي 60 شهر قبل البدء بتطبيق مقررات بازل 3 و60 شهر بعدها، حيث تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كما تم استخدام اختبار فيشر paired T-test لتحليل الفرق بين متوسط العينتين، وتم استخدام معادلة الانحدار البسيط من الدرجة الأولى لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق بازل الثالثة له آثار ايجابية على مؤشرات أداء الأسواق العالمية، حيث بينت النتائج وجود فرق (زيادة) معنوي عند درجة ثقة 95% لمتوسط سعر إغلاق مؤشرات S&P 500 , DAX , HANG SENG قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3 وبعدها يمكن إرجاعه بنسبة عالية إلى تطبيق اتفاقية بازل الثالثة، الأمر الذي يدل على الإسهام الإيجابي لتطبيق الاتفاقية في زيادة ثقة المستثمرين بسبب زيادة مستويات الإفصاح والشفافية في البيانات المقدمة للجمهور وتخفيض المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بالإضافة إلى الإسهام في سيولة السوق .

1-دراسة (Gastón et al, 2017) بعنوان:

Standards on Banks' Default Risk: The Case of Luxembourg

.2 Default Risk: The Case of Luxembourg

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على احتمالية التخلف عن السداد لدى المصارف المدرجة في بورصة لوكسمبورغ خلال الفترة الزمنية (2003-2011) عبر معرفة أثر متطلبات تطبيق بازل الثالثة المتمثلة بـ (نسبة صافي التمويل المستقر، نسبة تغطية السيولة، نسبة رأس المال إلى الأصول)، في احتمالية التخلف عن السداد مقاسةً بـ (ربحية المصارف، نسبة كفاية رأس المال، Z-score)

وذلك باستخدام نموذج (GMM (Generalized method of moment

وقد توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية بازل 3 تقلل من مخاطر التخلف عن السداد المصرفي وتحسين السلامة المالية للقطاع المصرفي.

2-دراسة (Gaston & Schumacher, 2013) بعنوان:

Bank liquidity risk and monetary policy. Empirical evidence on the impact of Basel liquidity standards

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير السيولة في بازل الثالثة المتمثلة بـ (LCRنسبة تغطية السيولة + نسبة صافي التمويل المستقر NSFR) على تغيير السياسة النقدية، وتأثير ذلك في الإقراض المصرفي.

ومعرفة فيما إذا كان النقص في LCR، NSFR قادراً على تفسير الحركات في معدل نمو القروض المتأثر بتغيير السياسة النقدية.

تم استخدام طريقتين: الأولى: الاعتماد على التنبؤات بناء على نتائج الانحدار، أي استخدم التوقعات لتقدير تأثير الامتثال للوائح السيولة بازل 3 على السياسة النقدية.

Gastón A. Giordana, Schumacher, Ingmar (2017) An Empirical Study on the Impact of Basel 2 Standards on Banks' Default Risk: The Case of Luxembourg, J. Risk Financial Manag. 2017, 10, 8; doi:10.3390/jrfm10020008.

الطريقة الثانية: قام بمحاكاة الميزانيات العمومية للبنوك وفقا لبازل، ثم استخدم هذه البيانات لدراسة كيف كان انتقال السياسة النقدية لو تم بالفعل وضع لوائح بازل في 2003. وقد تم تصميم نموذج انحدار لربط هذه المتغيرات.

وكانت النتائج كما يلي:

سيؤدي بازل 3 إلى قطاع مصرفي أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وأيضا أقل عرضة للاستجابة لصددمات السياسة النقدية.

وجد أن المصارف الصغيرة أقل قدرة على حماية محفظة قروضها من صدمة السياسة النقدية الانكماشية. وعلى العكس فان المصارف التي تتمتع بنسب أعلى من الأصول السائلة عالية الجودة والتمويل المستقر المتاح تظهر قدرة أكبر على امتصاص صدمات السياسة النقدية.

3-دراسة (Gavals, 2014) بعنوان:

Basel الثالثة and its Effects on Banking Performance: Investigating Rates and Loan Quantity Lending

تهدف الدراسة إلى بيان أثر متطلبات رأس المال الجديدة المقدمة في اتفاقية بازل الثالثة على معدلات الإقراض المصرفي ونمو القروض،

حيث تم أخذ عينتين لمجموعتين من البلاد (الأولى عانت من أزمة بين 2007 و2010 والثانية لم تعان من أي أزمة) وباستخدام نموذج (GMM (Generalized method of moment

تشير النتائج إلى أنه بافتراض زيادة بنسبة 1.3 % في نسبة حقوق الملكية إلى الأصول لتلبية اتفاقية بازل 3 فإن تقديرات كل دول على حدى تعني انخفاض في حجم القروض بمعدل 4.97 % بالمتوسط على المدى الطويل للبنوك في البلدان التي لم تعان من أزمة، وبنسبة 18.67 % في البلدان التي شهدت أزمة وذلك لتأثرها الكبير في الأزمة والقرارات التي تتخذها الحكومة لتعافي اقتصادها.

4-دراسة (Ndedi, 2015) بعنوان:

Exploration of the Impact of Basel الثالثة on the Performance of Commercial Banks

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ بازل الثالثة (متطلبات رأس المال، ونسبة الرافعة المالية، ومتطلبات السيولة) على أداء المصارف التجارية بـ دول الاتحاد الأوروبي.

لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من مقاييس الربحية ((ROE؛ مقاييس السيولة؛ مقاييس الأداء الائتماني؛ مقاييس الأداء في السوق والمعايير الاقتصادية كمقاييس لأداء المصارف. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- لتطبيق اتفاقية بازل الثالثة تأثير كبير في أنشطة المصارف الأساسية خصوصا في تعزيز مكونات رأس المال ونسب السيولة.

-تكلفة زيادة رأس المال المصارف قد تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على القروض وتقليص الإقراض.
-نتيجة لتطبيق اتفاقية بازل 3 سوف تتأثر أرباح المصارف والنمو في صافي الدخل خلال الفترة الانتقالية لبازل 3 ولكن سرعان ما سيتم تعويض هذه الأرباح نتيجة لحماية رؤوس أموالها من خطر الإفلاس والانهييار.

5-دراسة (Angelini, 2011) بعنوان:

: Long-term impact on economic performance and BASEL الثالثة fluctuations

هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق بازل على الأداء الاقتصادي طويل المدى، وأثر تطبيق بازل على التقلبات الاقتصادية.

حيث اعتمد الباحث على مجموعة نماذج:

1: (DSGE) Dynamic stochastic general equilibrium

2: (VECM) Vector error correction models

وتشير النتائج إلى:

-بالنظر إلى النماذج جميعها تشير التقديرات إلى أن زيادة 1% بمتطلبات رأس المال تؤدي إلى خسارة 0.09% في ناتج الحالة المستقرة.

-وتؤدي زيادة 25% في نسب السيولة إلى انخفاض 0.08% في ناتج الحالة المستقرة، وتؤدي زيادة 50% في نسب السيولة إلى انخفاض 0.15% في ناتج الحالة المستقرة.

-تشير جميع النتائج إلى أن تكلفة الرفاهية ستكون بين 4-6% لكل زيادة 2% من متطلبات رأس المال

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ندرة الدراسات العربية التي استخدمت أساليب التحليل الكمي وليس الاستبانة لدراسة أثر اتفاقية بازل الثالثة. وبالجداول التالي تفصيل أوجه التشابه والاختلاف لكل دراسة سابقة عن الدراسة الحالية:

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	
استخدمت نظام CAMEL لقياس الأداء المالي	درست أثر تطبيق بازل على الأداء المالي	الدراسة العربية الأولى
أداء المالي مقاس (بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على الملكية) فقط واستخدمت الباحثة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية.	درست أثر تطبيق بازل على الأداء المالي	الدراسة العربية الثانية
ولكن المتغير التابع كان مؤشرات أداء الأسواق العالمية تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كما تم استخدام اختبار فيشر paired T-test	درست تأثير تطبيق بازل الثالثة	الدراسة العربية الثالثة
في الدراسة الحالية تم إضافة متغير تابع وهو الأداء المالي باستخدام نموذج GMM (Generalized method of moment)	درست أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على احتمالية التخلف عن السداد	الدراسة الأجنبية الأولى
في الدراسة الحالية سيتم دراسة كل ركائز بازل 3 وليس فقط السيولة المتغير التابع كان تغيير السياسة النقدية، وتأثير ذلك في الإقراض المصرفي وأيضاً استخدم أسلوب التنبؤات وأسلوب محاكاة ميزانيات	أثر تطبيق معايير السيولة في بازل الثالثة	الدراسة الأجنبية الثانية

الدراسة الأجنبية الثالثة	درست تأثير تطبيق بازل الثالثة	المتغير التابع هنا هو معدلات الإقراض المصرفي ونمو القروض،
الدراسة الأجنبية الرابعة	درست أثر تطبيق بازل على الأداء المالي	مقاييس الربحية (ROE)؛ مقاييس السيولة؛ مقاييس الأداء الائتماني ؛ مقاييس الأداء في السوق و المعايير الاقتصادية كمقاييس لأداء المصارف .
الدراسة الأجنبية الخامسة	أثر تطبيق بازل 3.	المتغير التابع هو الأداء الاقتصادي طويل المدى والتقلبات الاقتصادية. اعتمد الباحث على نماذج 1: Dynamic stochastic (DSGE) general equilibrium 2: Vector error (VECM) correction models

رابعاً: إشكالية الدراسة

شهد القطاع المصرفي السوري تطوراً كبيراً خلال العقد الماضي، حيث ازداد عدد المصارف، وازداد حجم الودائع، وأيضاً ازدادت التوظيفات، مما ترافق معه ازدياد حجم المخاطر، وباعتبار سورية قادمة على تطبيق اتفاقية بازل الثالثة الأمر الذي يستدعي دراسة أثر تطبيقها في تخفيض المخاطر المصرفية، وبالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي ورفع الأداء المالي في المصارف السورية.

ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلين الرئيسيين الآتيين:

1- هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز الأداء المالي للمصارف الخاصة السورية؟

والذي ينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

A: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز الأداء المالي والمتمثل بالعائد على حقوق الملكية في

المصارف الخاصة السورية ؟

B: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز الأداء المالي والمتمثل بالعائد على الأصول في المصارف الخاصة السورية ؟

C: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية ؟

D: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز هامش الربح في المصارف الخاصة السورية ؟

E: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية ؟

F: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية ؟

G: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية ؟

H: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة في المصارف الخاصة السورية ؟

I: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر رأس المال في المصارف الخاصة السورية ؟

J: هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية ؟

2- هل يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية؟

خامساً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق اتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة السورية.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد

على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية

2: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد

على الأصول في المصارف الخاصة السورية

3: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

هامش الربح في المصارف الخاصة السورية

- 4: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية
- 5: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية
- 6: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية
- 7: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية
- 8: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية
- 9: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية
- 10: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة السورية
- 11: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف الخاصة السورية
- 12: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية
- 13: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية
- 14: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على الأصول في المصارف الخاصة السورية
- 15: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل هامش الربح في المصارف الخاصة السورية

- 16: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية
- 17: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية
- 18: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية
- 19: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية
- 20: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية
- 21: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية
- 22: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة السورية
- 23: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف الخاصة السورية
- 24: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية
- 25: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية
- 26: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على الأصول في المصارف الخاصة السورية
- 27: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل هامش الربح في المصارف الخاصة السورية

28: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية

29: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية

30: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية

31: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية

32: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية

33: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية

34: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة السورية

35: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف الخاصة السورية

36: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية

37: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية

38: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على الأصول في المصارف الخاصة السورية

39: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل هامش الربح في المصارف الخاصة السورية

40: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية

41: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية

42: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية

43: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية

44: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية

45: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية

46: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة السورية

47: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف الخاصة السورية

48: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية

الفرضية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية

2: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار

المصارف الخاصة السورية

3: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار

المصارف الخاصة السورية

4: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز

استقرار المصارف الخاصة السورية

سادساً: أهداف الدراسة:

1. تحديد فيما إذا كان يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة السورية.

2. تحديد فيما إذا كان يؤثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في استقرار المصارف الخاصة السورية.

سابعاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من جانبين:

أهمية علمية:

نظراً لنقص الدراسات التي تناولت تطبيق اتفاقية بازل الثالثة وأثره في تحقيق الاستقرار المصرفي وتحسن الأداء المالي للمصارف، إضافة إلى حداثة هذا الموضوع وتزايد أهميته في سورية، مما يضيف قيمة علمية للرصد الأكاديمي وإثراء المكتبة العلمية بموضوعات لم تحظ بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال السورية.

أهمية عملية:

تكمن بضرورة تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في المصارف السورية، نظراً لضرورة توافر الملاءة المالية في المصارف وتحقيق الربحية والاستقرار المصرفي عبر تخفيض احتمالية التخلف عن السداد، والحفاظ على بقاء المصرف وقوته التنافسية في سوق تسوده المنافسة المحتدمة.

ثامناً: منهج البحث:

تعتبر منهجية الدراسة عن الخطوات التي تتبعها الدراسة لتحقيق أهدافها، حيث تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

- 1- تحديد مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على ما قدمته الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وواقع بيئة الأعمال في مجتمع الدراسة، لتكوين إطار معرفي شامل تمكن الباحثة من الإلمام بكافة جوانب المشكلة البحثية، ومعرفة آخر ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال كفاية رأس المال.
- 2- تحديد الإطار النظري للدراسة اتساقاً مع مشكلة الدراسة وأهدافها بعد الاطلاع على المراجع النظرية والواقع العملي في المصارف الخاصة السورية.
- 3- تحديد فروض الدراسة والتي تمثل حلول مقترحة لمشكلة الدراسة والتي تربط بين متغيراتها، حيث تمثل المتغير المستقل بتطبيق اتفاقية بازل الثالثة والمتغير التابع الاستقرار المصرفي.
- 4- تحديد مجتمع الدراسة، حيث إن مجتمع الدراسة يضم المصارف الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14 مصرف، أما عينة الدراسة فقد ضمت المصارف الخاصة التقليدية والبالغ عددها 11 مصرف، حيث تم استثناء المصارف الخاصة الإسلامية نظراً لخصوصيتها من حيث تطبيق اتفاقيات بازل.
- 5- فترة الدراسة من سنة 2018 حتى 2020 .
- 6- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، والتحقق من فروضها من خلال التحليل وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات النظرية

ويشمل الإطار النظري ما يلي:

المبحث الأول: الرقابة المصرفية الفعالة.

ويضم المبحث الأول قسمين: القسم الأول: الرقابة المصرفية

القسم الثاني: اتفاقيات بازل ا، بازل اا، ويازل الثالثة.

المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: الاستقرار المصرفي.

المبحث الأول

الرقابة المصرفية الفعالة

المقدمة:

أدى ظهور الأزمات المالية والمصرفية إلى حدوث مشاكل في الأنظمة المالية والمصرفية في العالم، وقد امتدت أثارها لتشمل الأسواق العالمية، كما أثبت تكرار حدوث الأزمات قصور الإجراءات الرقابية وعدم مواكبتها للتطورات التي تحدث على مستوى الصناعة المصرفية ونتيجة لذلك فقد أصبحت المؤسسات المالية الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، بشكل خاص من خلال مقرراتها (بازل ا، بازل II، وبازل الثالثة) وأوراقها الإرشادية تؤدي دوراً مهماً من أجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، وقد أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال في المصارف.

وعليه يتناول المبحث الأول القسمين الآتيين:

-القسم الأول: الرقابة المصرفية.

-القسم الثاني: اتفاقيات بازل ا، بازل II، وبازل الثالثة وأهميتهم.

القسم الأول

الرقابة المصرفية

المقدمة:

إن تطور الصناعة المصرفية أدى إلى زيادة تعقيد العمليات المصرفية وتعدد الخدمات المصرفية إذ أصبح من الضروري مراقبة درجة المخاطر، ووضع الإجراءات للسيطرة على هذه المخاطر، فكان وضع مبادئ ومعايير توجيهية في الرقابة المصرفية تجسيدا "للخبرة المكتسبة في صياغة الحلول لجانب كبير من مشكلات النظام المصرفي، إذ أصبح واضحا أن اعتماد معايير قوية للرقابة المصرفية وزيادة الجهود للنهوض بالهياكل الرقابية الفعالة والتشجيع على سلامة الإدارة سيساعد في تجنب وقوع أزمات مالية مستقبلية.

أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية:

تعرف الرقابة المصرفية³ : أنها ذلك الجزء الأساسي من العملية الإدارية، والهدف منها هو التحقق من أن التنفيذ والأداء يسريان وفق الخطة الموضوعة مسبقاً، كما أن الرقابة المصرفية تعمل على اكتشاف نقاط الضعف، وتفاذي الأخطاء وتصحيحها في حالة الوقوع، كما أنها تساعد في وضع مجموعة من النظم التي تحمي المصارف من تكرار وقوعها، وتضم الرقابة مجموعة من العمليات على ثلاث مراحل ، قبل التنفيذ وذلك من خلال التحليل والاكتشاف للمشاكل التي تواجه العمل المصرفي، ثم عند التنفيذ بالعمل على الحد من تفاقم تلك المشاكل، ثم بعد التنفيذ لتأكيد احترام النصوص القانونية، الأنظمة، التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الجهة المسؤولة.

ثانياً: أهداف الرقابة المصرفية:

تمثل أهداف الرقابة المصرفية جزء من أهداف الحوكمة المصرفية وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف رئيسة للرقابة المصرفية وهي⁴:

³ حورية حماني، آليات رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية وفعاليتها حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006، ص 69.

⁴ شريقي، عمر (2009) دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 7.

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي حيث يتم تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، ووضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: وذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق العمليات المصرفية مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للمصارف والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية المهمة التي لا يستطيع القطاع الخاص تمويلها بالكامل.
- حماية المودعين: من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات المالية التزاماتها تجاه المودعين ولا سيما المتعلقة بسلامة الأصول.

ثالثاً أنواع الرقابة المصرفية:

للرقابة المصرفية ثلاثة أنواع وهي⁵:

1- الرقابة الداخلية: وهي وظيفة تقييمية داخلية مستقلة للمصرف نفسه وتسمى إلى ضبط ثلاثة محاور أساسية، الأول هو الرقابة المحاسبية والتأكد من صحة الحسابات ومصادقية المعلومات كافة الواردة بالقوائم المالية، والثاني الرقابة الإدارية لرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بالمصرف وتشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية والتعليمات المصرفية، والثالث الضبط الداخلي وهي مجموعة الإجراءات المستمرة التي تقوم بها أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا لاكتشاف الغش ولمنع الأخطاء وتصحيحها بالوقت المناسب في حال حدوثها.

2- الرقابة الخارجية: وهي تلك التي تمارس من طرف جهات رقابية خارج المصرف، وتلك الجهات تتمثل بالمصارف المركزية وأجهزتها الرقابية والسلطات النقدية بالبلاد، وأيضاً المحاسبين القانونيين وشركات التدقيق الخارجية المخولة بالقانون، إذ تتمثل مسؤوليات المدققين الخارجيين بما يلي:

⁵ عبد الجليل، جلابية، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية دراسة حالة الجزائر ص 36-37.

- يجب عليهم التقييد بالمعايير الدولية التي تحكم أعمال المراجعة والتدقيق.
- يجب عليهم التقييد بالسرية التامة تجاه معلومات المصرف حتى بعد انتهاء مهمة التدقيق.
- تقديم تقرير مفصل لإدارة المصرف العليا حول أي ضعف أو خطأ بالإجراءات المتبعة أو أي مخالفة للمعايير الدولية.
- تقديم تقرير للجمعية العمومية والمصارف المركزية يبين فيه أن أعمال المصرف تمت وفق المعايير وأدلة المراجعة الدولية، وذلك بكامل مسؤوليته.

3- رقابة المصرف المركزي: يعتبر المصرف المركزي لأي دولة الجهة الرقابية المصرفية الرئيسية والتي تلتزم المصارف كافة بالالتزام بالقوانين والتعليمات والتوجيهات التي يصدرها، إذ تقوم أجهزة مختصة بفحص كافة البيانات والتقارير والاحصائيات التي تقدمها المصارف والتأكد من خلوها من الأخطاء والمخالفات وبعدها تخضع للتحليل والدراسة، بما يضمن المحافظة على الاستقرار النقدي وبالتالي أفضل نمو للاقتصاد.

رابعاً: القضايا الأساسية في الرقابة المصرفية:

هناك العديد من القضايا الأساسية لعملية الرقابة إذ تشكل الركائز لمتانة المصرف، وبالتالي يجب متابعتها بشكل دوري وهي⁶:

- 1: السيولة: إذ تتعلق بقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات في الوقت المطلوب وهي أمر أساسي للحفاظ على سمعة المصرف واستمراريته.
- 2: نوعية الأصول: إذ تؤثر نوعية الأصول على إيرادات وسيولة المصرف والمقياس الرئيس لنوعية الموجودات هو مستوى الموجودات المصنفة إلى (دون المستوى-المشكوك فيها-الديون الهالكة).
- 3: مركزية المخاطر: إذ كلما كان التركيز أكبر زادت احتمالية حدوث الخسارة، والوسيلة الأكثر جدوى للحد من هذا التركيز هو تحديد حجم التزامات عميل واحد أو مجموعة عملاء أو قطاع معين من حجم رأس المال.
- 4: الإدارة: إذ يجب أن يكون مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا أصحاب خبرة وكفاءة ونزاهة وأن تلتزم بالسياسات والمسؤوليات المحددة مسبقاً بهيكل تنظيمي واضح.
- 5: الأنظمة والضوابط: إذ يجب وضع أنظمة ضبط فاعلة وشاملة وتحديد بدقة صلاحيات ومسؤوليات كل موظف على المستويات كافة وبالتالي فصل المهام بشكل واضح.

⁶ شقري نوري موسى، محمد إبراهيم، وسيم الحداد، سوزان نيب، إدارة المخاطر دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 269-270.

6: كفاية رأس المال: إذ أن رأس المال الركيزة الأساسية وخط الدفاع الأول في حال حدوث خسارة ولذلك حظي مفهوم كفاية رأس المال باهتمام عالمي لدراسته وتطويره.

خامساً: المخاطر في القطاع المصرفي وإجراءات إدارتها:

تشمل مخاطر القطاع المصرفي وفق ما ورد في تقرير الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، كلاً من⁷: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركيز، ومخاطر الامتثال، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الأعمال واستمراريتها، ومخاطر الموارد البشرية.

ومن إجراءات إدارة المخاطر:

متابعة وضع السيولة بشكل يومي، والمتابعة الحثيثة لتحصيل الديون المتأخرة عن السداد، وتنفيذ العديد من اختبارات الجهد بغرض الاحتفاظ بمخصصات عامة للتحوط، واتخاذ الإجراءات الكفيلة باستمرارية الأعمال في فروع المصرف، والقيام بدورات تدريبية للموظفين في المديریات والفروع، واعتماد بوالص تأمين من أجل تغطية أنواع محددة من مخاطر التشغيل، وتقديم دراسات متنوعة فيما يخص مخاطر الخدمات الالكترونية، ودراسات عن تكلفة الفرصة البديلة، ووضع حدود وسقوف لأنواع المخاطر كافة، ومتابعة الالتزام بها، وإعداد التقارير اللازمة عن أنواع المخاطر كافة، والتطوير المستمر لأساليب قياس المخاطر، ووضع نظام أولي لتقييم مخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها المصرف، وحماية أصول الشركة والفروع، والمراقبة المستمرة لسقوف النقد، والتحديث المستمر لخطط الطوارئ واستمرارية العمل، وحجز مخصصات إضافية لمواجهة التعثرات المحتملة للتمويلات الممنوحة للعملاء، ومتابعة فصل الصلاحيات، وتفعيل دور ضابط أمن المعلومات، وخلق بيئة حقيقية لإدارة المخاطر تتمتع بالشفافية والاستقلالية المهنية، وتبني سياسة متحفظة في إدارته للعمليات الأجنبية لتجنب مخاطر تقلب أسعار الصرف.

⁷ تقرير الحوكمة (2017م) هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دمشق، سورية.

سادسا: أسس الرقابة المصرفية الفعالة:

تستند الرقابة المصرفية الفعالة على ثلاثة أسس وهي⁸ :

1: التشريعات المصرفية: وهنا يجب على هذه التشريعات تحديد مفهوم المصرف وتحديد صلاحيات الرقابة على المصارف إذ تتمثل في:

- المعايير المتبعة في ترخيص العمل المصرفي.
- الحفاظ على سرية المعلومات المصرفية من السلطات الرقابية.
- تعزيز صلاحيات السلطات الرقابية، حيث تستطيع سن قوانين وفرض قرارات تجدها مناسبة.
- توفر أحكام تشرح عملية الرقابة على أنشطة المصارف التي تعمل بأكثر من دولة.

2: السلطة الرقابية: يجب تحديد صلاحيات ومسؤوليات تلك السلطة إذ أنها تتمتع باستقلالية وفي الوقت ذاته تخضع للمساءلة.

3: البيئة المحاسبية والقانونية: إذ يعد الهيكل المحاسبي والقانوني على غاية من الأهمية للبنك لمساعدته على تحقيق أهدافه.

الإطار القانوني يعالج ملكية المصرف وحقوق والتزامات المالكين، الوسائل التي يمكن للمصرف حيازة الضمانات الممنوحة له مقابل القروض، العسر المالي والتصفية.

الإطار المحاسبي يعالج: المعايير المحاسبية المتبعة في جميع المصارف، التدقيق الخارجي المستقل، الإفصاحات عن البيانات المالية المدققة.

سابعا: المتطلبات الأساسية لممارسة رقابة مصرفية فعالة:

أشارت لجنة بازل أشارت لجنة بازل إلى أن الرقابة المصرفية تعد جزءاً من نظام متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المصرفي ويتكون ذلك النظام من العناصر الخمس الآتية⁹:

1- سياسات اقتصاد كلي مستقرة وسليمة.

2- بنية أساسية متطورة تشمل:

- قوانين منظمة للشركات وحماية المستهلك والملكية الخاصة

⁸ صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، أبوظبي، آذار 2006- ص 16.

⁹ شريقي، عمر (2009) دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 7.

- قواعد ومبادئ محاسبية معترف بها دولياً.
 - نظام مستقل لمراجعة ميزانيات الشركات ذات الحجم الكبير.
 - رقابة مصرفية فعالة.
 - قواعد محددة لتنظيم أعمال المؤسسات المالية الأخرى بخلاف المصارف.
 - نظام لتسوية المدفوعات.
- 3- الانضباط الفعال للسوق الذي يعتمد على تدفق المعلومات من المقترضين إلى المستثمرين والدائنين وعدم التدخل الحكومي في صناعة قرارات هذه الأطراف ولا سيما منح الائتمان.
- 4- صلاحية للسلطة الرقابية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإقالة المصارف المتعثرة أو إعادة هيكلة هذه المصارف في الحالات الحرجة.
- 5- آليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات.

ثامناً: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة:

- ◀ صدرت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة في أيلول 1997، حيث تمّ إقرارها من بعض الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي في هونج كونج، وذلك في شهر تشرين الأول من العام نفسه.
 - ◀ اعتمدت هذه المبادئ من قبل "مجموعة العمل حول الاستقرار المالي في اقتصاديات الأسواق الناشئة" بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي اللذين شجعا الدول الأعضاء على التقيد بها.
 - ◀ استعملت هذه المبادئ كأسس لتقييم النظام الرقابي في الدول من خلال ما يعرف بـ "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP). على أن تطبيق هذه المبادئ وإجراء الإصلاح المالي الذي تصبو إليه الدول يتطلبان جهوداً حثيثة وتعاون السلطات الرقابية مع الجهات الحكومية الأخرى ومؤازرتها في اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز النظام المصرفي وبالتالي الوصول إلى استقرار القطاع المالي.
 - ◀ تعتقد لجنة بازل للرقابة المصرفية أنه في حال تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة، فإنّ ذلك سوف يساعد في تحقيق الاستقرار المالي في البلد الذي يقوم بتطبيقها ويؤدي إلى:
1. نشر مفاهيم موحّدة للرقابة المصرفية وبالتالي تسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول.

2. فتح المجال للمصارف للتعاون مع المصارف في الدول الأخرى من حيث اعتمادها لنفس

المفاهيم والإجراءات المتبعة في هذه الدول.

3. تعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية

وشركات التأمين.

4. فتح المجال أمام السلطة الرقابية في إمكانية وضع استراتيجية لتحسين أدائها.

◀ قد وُضعت هذه المبادئ كأطر عامة يمكن تطبيقها على أنظمة رقابية مختلفة وتفترض توفر مجموعة

من الشروط القانونية تعمل على منح السلطة الرقابية حق فرض التعليمات والأنظمة اللازمة. وبما

أنّ هذه الشروط قد تكون خارجة عن سيطرة السلطة الرقابية، فإنّ أيّ انتقاص من صلاحياتها في

هذا المجال سوف يعيق إلى حد كبير قدرتها الرقابية على تطبيق المبادئ الأساسية بفعالية.

◀ وقد نقحت المبادئ أول مرة سنة 2006 استجابة للأزمة العالمية، للمرة الثانية تم تنقيحها في عام

2011 مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المهمة في الأسواق المالية والدروس المستفادة في مرحلة

ما بعد الأزمة العالمية.

◀ تنقسم هذه المبادئ إلى تسعة وعشرين مبدأً أساسياً¹⁰:

المبدأ الأول: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات:

يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعّال مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في

الرقابة على المصارف. وينبغي أن تملك كل من هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية. كما أنه

من الضروري وجود إطار قانوني مناسب، يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسسات المصرفية

ورقابتها المستمرة وإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية ذات العلاقة

بالسلامة والحماية المالية. كما أن هذه التعليمات يجب أن تمنح السلطة الرقابية والمراقبين الحماية

القانونية، والسماح بتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية وحماية سرية هذه المعلومات.

¹⁰ صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 - ص 39-117.

المبدأ الثاني: الاستقلالية، المساءلة، توفر الموارد، والحماية القانونية للمراقبين:

يجب توفير للسلطة الرقابية استقلالية تشغيلية وإجراءات شفافة، كما يتوفر لها موازنة لا تهدد استقلاليتها، وتخضع للمساءلة عن تنفيذ مهامها وكيفية استخدام مواردها، وأيضاً يوفر الإطار القانوني للرقابة المصرفية الحماية القانونية للمراقبين.

المبدأ الثالث: التعاون والتنسيق:

يجب توفر إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة، وكذلك مع السلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية، وتعكس ترتيبات التعاون الحاجة لحماية سرية المعلومات.

المبدأ الرابع: الأنشطة المسموح بها:

يجب تحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة المصرفية، بكل وضوح وضبط استعمال كلمة "مصرف" إلى أقصى حد ممكن على أن تنص القوانين المصرفية بوضوح على عدم السماح لأية مؤسسة لا تحمل صفة مصرف أو بنك من تلقي الودائع من الجمهور.

المبدأ الخامس: معايير الترخيص:

ينبغي أن يكون لسلطة الترخيص الحق في وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تلي المعايير الموضوعية. وينبغي أن تشمل عملية الترخيص، كحد أدنى، تقييم هيكلية ملكية المؤسسات المصرفية وأعضاء مجالس إدارتها وكبار موظفي الإدارة من حيث كفاءاتهم ومهاراتهم "معيار الكفاءة والملائمة" وكذلك تقييم خططها التشغيلية والضوابط الداخلية ووضعها المالي المتوقع، بما في ذلك قاعدتها الرأسمالية. وعندما يكون المالك أو المؤسسة الأم مصرفاً أجنبياً، فإنه يجب الحصول على موافقة السلطة الرقابية في البلد الأم.

المبدأ السادس: نقل ملكية كبيرة:

يجب أن يكون للسلطة الرقابية الحق في دراسة الطلبات المتعلقة بتملك أسهم المؤسسات المصرفية أو تركيزها أو نقلها أو سيطرة أطراف أخرى عليها والموافقة على ذلك أو الرفض.

المبدأ السابع: الاستحواذات الكبيرة:

ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية صلاحية وضع المعايير المناسبة لمراجعة عمليات التملك الكبيرة أو الاستثمارات التي يقوم بها المصرف، والتأكد أنّ المؤسسات والمنشآت المنتسبة للمصرف لا تعرّضه إلى أخطار غير ضرورية أو تعيق الرقابة الفعالة.

المبدأ الثامن: أساليب الرقابة:

يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع تقييم لحجم المخاطر المصرفية، وأن يكون لها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك وضع الخطط المناسبة.

المبدأ التاسع: أدوات وآليات الرقابة:

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسيلة للتأكد بصورة مستقلة من صحة المعلومات التي ترد إليها إما عن طريق التفتيش الميداني أو عن طريق استخدام مدققي حسابات خارجيين.

المبدأ العاشر: التقارير الرقابية:

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسائل للحصول على التقارير الدورية والإحصائيات الواردة من المصارف على مستوى كل وحدة وعلى مستوى موحد وأن تعمل على دراسة وتحليل هذه التقارير والإحصائيات.

المبدأ الحادي عشر: الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية:

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وأن يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تخفق المصارف في تلبية الشروط النظامية (كالنسبة الدنيا لكفاية رأس المال) وعند حدوث مخالفات نظامية أو عندما تكون ودائع المودعين في وضع خطر. ويجب أن تشمل هذه التدابير، في الحالات القصوى، القدرة على سحب ترخيص المصرف أو التوصية بسحبه.

المبدأ الثاني عشر: الرقابة المجمعة:

من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية قدرة السلطة الرقابية على مراقبة المجموعة المصرفية وذلك على أساس مجمع، والقيام بالمتابعة اللازمة لهذه الرقابة المجمعة.

المبدأ الثالث عشر: العلاقة بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة:

من العناصر الرئيسة للرقابة الموحدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنية وتبادل المعلومات معها، خاصة السلطات الرقابية في البلد المضيف.

المبدأ الرابع عشر: حوكمة الشركات:

تفرض السلطة الرقابية أن يتوفر لدى المصارف سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة، تشمل على سبيل المثال، التوجه الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، منظومة الرقابة مسؤوليات مجالس الإدارة وغيرها من السياسات التي تتناسب مع حجم المخاطر لدى المصرف.

المبدأ الخامس عشر: عملية إدارة المخاطر:

على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن لدى المصارف إجراءات عمل شاملة وفعّالة لإدارة المخاطر (بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على هذه المخاطر) وتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة الأخرى، وذلك حينما تدعو الحاجة، والاحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطية هذه المخاطر.

المبدأ السادس عشر: كفاية رأس المال:

يتعين على السلطة الرقابية وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يعكس الأخطار التي يتعرّض لها المصرف، وأن تحدّد مكّونات رأس مال المصرف آخذةً بالحسبان قدرة المصرف على احتواء الخسائر. أما بالنسبة للمصارف العاملة على المستوى الدولي، فيجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك التي وردت في اتفاقية بازل بشأن رأس المال.

المبدأ السابع عشر: مخاطر الائتمان:

كجزء أساسي من نظام المراقبة يجب القيام بالتقييم المستقل لسياسات وممارسات وإجراءات المصرف المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وتقييم الإجراءات التي يتبّعها المصرف لإدارة مخاطر الائتمان والمحافظة الاستثمارية.

المبدأ الثامن عشر: أصول بشأنها ملاحظات، والمخصصات والاحتياطيات:

يتعين على السلطة الرقابية أن تتأكد من أنّ المصارف تضع سياسات وإجراءات وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية مخصصات واحتياطيات خسائر القروض وأن المصارف تتقيد بهذه السياسات والقواعد والإجراءات.

المبدأ التاسع عشر: مخاطر التركيز وحدود التعرضات الكبيرة:

يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى المصارف أنظمة معلومات تمكن الإدارة من تحديد التركزات في المحافظ الائتمانية، ويتعين على هذه السلطة وضع حدود معقولة للحد من تعرض المصارف لخطر ائتماني لمقترضين منفردين أو لمجموعة من المقترضين ذوي ارتباط وثيق (ذوي العلاقة).

المبدأ العشرون: العمليات مع أطراف ذات صلة:

يتعين على السلطة الرقابية، ومن أجل منع إساءة استعمال الإقراض المرتبط بمصارف صغيرة أو متخصصة، أن تشترط على المصارف إقراض الشركات المترابطة والأفراد على أساس حرّ ونزيه، وأن تتم مراقبة هذه التسهيلات الائتمانية بصورة فعّالة، وأن تتخذ التدابير المناسبة لضبط الأخطار والحد منها.

المبدأ الحادي والعشرون: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل:

يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة وضبط المخاطر المحلية ومخاطر تحويل الأموال في عمليات الإقراض الخارجية/الدولية ونشاطات الاستثمار، والسيطرة عليها، والاحتفاظ باحتياطي كاف ضد هذه الأخطار.

المبدأ الثاني والعشرون: مخاطر السوق:

ينبغي أن تتأكد السلطة الرقابية من أن لدى المصارف أنظمة فعّالة تقيس وترصد مخاطر السوق بدقة وتضبطها بشكل مناسب. كما ينبغي أن يتوفّر للسلطة الرقابية الصلاحيات لفرض حدود معينة وفرض أعباء على رأس المال خاصة بالتسهيلات الائتمانية المعرضة لأخطار السوق.

المبدأ الثالث والعشرون: مخاطر أسعار الفائدة:

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصرف أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها في الوقت المناسب.

المبدأ الرابع والعشرون: مخاطر السيولة:

تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة للسيولة، تعكس احتياجات المصرف من السيولة وتتأكد من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلباتها.

المبدأ الخامس والعشرون: المخاطر التشغيلية:

تتأكد السلطة الرقابية من وجود إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه المخاطر ووضع السوق والاقتصاد ككل، إذ يشمل هذا الإطار سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها.

المبدأ السادس والعشرون: التدقيق والرقابة الداخلية:

على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن المصارف تضع ضوابط رقابة داخلية فاعلة تتناسب وطبيعة وحجم نشاطاتها المالية، على أن تشمل هذه الضوابط:

- ◀ ترتيبات واضحة لتفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- ◀ الفصل بين الوظائف التي ينتج عنها التزامات على المصرف وصرف الأموال.
- ◀ أساليب تسجيل الموجودات والمطلوبات.
- ◀ التسويات بين هذه العمليات.
- ◀ حماية موجودات المصرف.
- ◀ وظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

◀ إنشاء وحدة تتولّى مراقبة تطبيق التعليمات لاختبار مدى التقيد بهذه الضوابط والقوانين والأنظمة الأخرى.

المبدأ السابع والعشرون: التقارير المالية والتدقيق الخارجي:

يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقاً لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، تمكّنها من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للمصرف وربحية نشاطه وأن تتأكد من أن المصرف يقوم بنشر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي متضمنة رأي مدقق حسابات خارجي مستقل.

المبدأ الثامن والعشرون: الإفصاح والشفافية:

تلتزم السلطات الرقابية المصارف بنشر معلومات بشكل منتظم ويمكن الاطلاع عليها بسهولة بشكل يعكس الوضع المالي لهذه المصارف وأدائها وتعرضاتها للمخاطر، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة.

المبدأ التاسع والعشرون: إساءة استخدام الخدمات المالية:

تتأكد السلطة الرقابية أن يتوفر لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة تتضمن قواعد صارمة تتعلق بالعناية الواجبة بحماية العملاء تعزز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي.

◀ على الرغم من أهمية المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة في إلقاء الضوء على مسؤوليات وواجبات السلطات الرقابية للمصارف، وفي كونها قواعد استرشادية يُهتدى بها عند تقييم فعالية الأنظمة الرقابية وخاصة لدى الدول الناشئة، إلا أنها لا تعد علاجاً لتصليح خلل اقتصادي قائم أو ضماناً لعدم ظهور تعثرات مصرفية. كما لا يمكن ضمان فعاليتها ونجاحها في غياب بيئة توفر للسلطة الرقابية الدعم الكافي والمساندة اللازمة وما يشمل ذلك من منحها صلاحيات كاملة وموارد كافية وعناصر بشرية كفوءة.

القسم الثاني

اتفاقيات بازل I - الثالثة - II وأهميتهم

مقدمة:

لقد ارتبط حجم رأس المال في قطاع المصارف بقدر المخاطر التي تتعرض لها، وذلك لأنّ المصارف تعمل أساساً بأموال المودعين ومن خلال استخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات بما يجعلها تتحمل مخاطرها ومخاطر الآخرين.

ويختلف دور رأس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية، عنه في المنشآت المصرفية حيث إنّنا نجد أنّ المهمة الأساسية لرأس المال في المنشآت غير المصرفية تنصب على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، وتكون حماية حقوق الدائنين كهدف ثانوي. فيما تنصب مهمة رأس المال في المنشآت المصرفية بصورة أساسية في حماية وتأمين أموال المودعين تجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الأصول الثابتة دوراً ثانوياً، وفي حين أن رأس المال يعتبر خط الدفاع الأول في حال تعرض المصرف لخسائر عند توظيف أمواله، لذلك اتجهت إدارة المصارف كخطوة أولى إلى دراسة موضوع كفاية رأس المال وتدعيم مراكزها المالية.

نشأة لجنة بازل:

مع تزايد الاهتمام بكفاية رأس المال واهتمام السلطات الرقابية بالمحافظة على سلامة الأجهزة المصرفية وبعد إفلاس العديد من المصارف الأمريكية مثل بنك فرنكلين نيويورك وبنك هيرت ستات سنة 1974 والرغبة في إيجاد فكر مشترك ما بين المصارف المركزية ووضع معايير عالمية موحد وضابطة،

كل ذلك أدى إلى تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية سنة 1974 تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وتشكلت هذه اللجنة تحت مسمى "لجنة التنظيم والاشراف والرقابة المصرفية" برئاسة "بيتر كوك" مدير بنك إنكلترا آنذاك. وتعمل على ضمان التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية من خلال صياغة معايير دولية تسترشد بها المصارف المركزية في مراقبة أعمال المصارف.

تعريف لجنة بازل:

لجنة للرقابة المصرفية تأسست عام 1974 تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر، وهي: سويسرا كندا فرنسا المانيا إيطاليا يابان سويد ملكة متحدة الولايات المتحدة الأمريكية ودول البنيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، أنشأت بمقتضى قرار محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية تدرس مختلف جوانب الرقابة على المصارف، فهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية، لذا فقررتها لا تتمتع بأي صفة قانونية أو الزامية.

أولا: اتفاقية بازل الأولى:

أول اتفاقية صاغتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك للضرورة الملحة لتعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات حيث تم إقرارها في 1988 من قبل محافظي المصارف المركزية للدول العشر، حيث قامت بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين الأموال الخاصة والأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، حيث كان الهدف الأساسي هو الحد من مخاطر إفلاس العميل إذ يلزم المصرف على الاحتفاظ بمستوى معين من الأموال الخاصة مقابل التزاماته.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان}} \leq 8\%$$

الأموال الخاصة = رأسمال أساسي + رأسمال مساند
أصول مرجحة بمخاطر الائتمان = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة
وقد تم وضع ترتيبات انتقالية لبلوغ هذه النسبة على مرحلتين حتى نهاية عام 1992.

الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:

يمكننا تلخيص الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى فيما يلي¹¹:
1: التركيز على المخاطر الائتمانية: عند حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذت بالحسبان المخاطر الائتمانية بشكل أساسي ولم يشمل معيار كفاية رأس المال موجهة المخاطر الأخرى في حينها.

¹¹ الوزيرة، وصغير، اتجاهات المصرف المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على المصارف التجارية، ص 66-67

2: الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات: تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب على المصرف تكوينها، وذلك للوصول إلى تحقيق معدل كفاية رأس المال المطلوب.

3: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية المجموعة الأولى: ذات المخاطر المتدنية وتضم أيضا فرعين:
أ: الدول الأعضاء بلجنة بازل مجموعة العشرة بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية.
ب: الدول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا -نمسا-فنلندا - يونان-أيسلندا -ايرلندا -نيوزيلندا -نرويج-برتغال-تركيا-ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OECD

المجموعة الثانية: ذات المخاطر العالية وتشمل كل الدول التي لم يتم ذكرها.

4: مكونات رأس المال:

رأسمال أساسي: يتكون من حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة بالإضافة إلى الاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتجزة، وذلك مع استبعاد بعض العناصر مثل شهرة المحل ومساهمات المصرف في الشركات التابعة للمجموعة والاستثمارات الأخرى في شكل المشاركة في رأسمال المصارف والمؤسسات المالية.
رأسمال مساند: يتكون من احتياطيات غير معلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والقروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل وأدوات رأسمالية هجينة (تجمع بين خصائص حقوق الملكية والقروض حيث تتسم بالمشاركة في تحمل الخسائر كما أنها غير قابلة للاهلاك)

5: أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول: يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة وباختلاف الملتمزم بالأصل (المدين) من جهة أخرى لذلك تتدرج الأصول تحت 5 أوزان ترجيحية وهي:
%0 - %10 - %20 - %50 - %100

وهي أوزان تطبق على جميع العناصر:

1: أصول داخل الميزانية: قسمت إلى فئات تتراوح بين 0 و %100

2: بنود خارج الميزانية: يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضربها في معاملات تحويل محددة.

6: وضع معاملات تحويل للالتزامات خارج الميزانية: ترى اللجنة أنه يجب أن ينظر للالتزامات العرضية على أنه ائتمان مباشر ولكن لا يترتب عليه انتقال أموال من المصارف إلى الغير، إذ قد يتم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل.

تقييم اتفاقية بازل الأولى:

تتجلى أهم إيجابيات اتفاقية بازل 1 بكونها تسهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي وزيادة الثقة به، إضافة إلى إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة، حيث أدى الانتشار الواسع في تطبيق مقررات لجنة بازل 1 إلى انحسار الفروق في السياسة النقدية، والتي كانت تكسب مصارف معينة ميزة على حساب المصارف الأخرى، والمساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف، كما يؤدي تطبيق معيار بازل إلى توجه المصارف نحو الأصول الأقل مخاطرة، وربما تسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عنصر رأس المال¹².

التعديلات التي طرأت على اتفاقية بازل الأولى:

إدخال مخاطر السوق في حساب الكفاية، حيث إن مخاطر السوق هي المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسعار التي تتعلق بعناصر الميزانية وخارج الميزانية، حيث شهدت النسبة تغيراً بسبب إدراج المخاطر السوقية بحسابها وإضافة رأسمال إضافي لمواجهة عرف بالشريحة الثالثة وهي القروض المساندة لأجل سنتين.

ليصبح بسط المعادلة من 1996 حتى 2004.

رأس مال = رأس مال أساسي + رأس مال مساند + قروض مساندة لأجل سنتين

¹² لحر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 60

وأما المقام فقد أضيف له مخاطر السوق مرجحة بأوزان مخاطرها وربطها بعلاقة حسابية مع مخاطر الائتمان، وبما أن مخاطر السوق تختلف من بنك لآخر فقد كان من مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية لقياسها ومنها القيمة المقدرة للمخاطرة.

تصبح النسبة

كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال (أساسي + مساند + قروض مساندة) / (أصول مرجحة بأوزان المخاطر + مخاطر السوق) $\leq 8\%$

ثانياً: اتفاقية بازل الثانية:

مقدمة:

جاءت اتفاقية بازل الثانية كمعدل و تتمم لاتفاقية بازل الأولى بعد ظهور مستجدات مالية أسفرت على مخاطر جديدة تقتضي وجود تقنيات احترازية أكثر تشدداً وشمولاً، فكانت نتيجة لسلسلة طويلة من الاقتراحات والاستشارات من السلطات الوصية للدول الأعضاء والمنشآت المصرفية، ارتأت اللجنة ان مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة وظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى.

حيث قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية نتيجة عدة أسباب:

- 1- عدم مراعاة بازل الأولى الى اختلاف درجات تصنيف المدينين عند تحديد أوزان المخاطر إذ من غير المنصف الاستمرار بالنفريق بين الدول، حيث العديد من دول المجموعة الثانية تتمتع بجدارة ائتمانية عالية.
- 2- ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر تقلب أسعار الفائدة ومخاطر التشغيل.
- 3- التزام المصرف بالحد الأدنى المقرر لمعدل كفاية رأس المال حسب بازل الأولى لا يعني بالضرورة كفاية رأسماله لمواجهة المخاطر المحتملة وما يؤكد ذلك الأزمات التي واجهت الكثير من المصارف رغم التزامها بمعدل لكفاية رأس المال أكبر أو يساوي 8%

حيث تم إصداره سنة 2004 ودخلت نطاق التطبيق ابتداءً من 2007 ,

مضمون اتفاقية بازل الثانية:

يمكننا تلخيص الدعامات الثلاث التي تقوم عليها اتفاقية بازل الثانية بما يلي¹³:

الدعامة الأولى: الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال

معدل كفاية رأس المال = صافي الأموال الخاصة / [الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان + (الأصول المرجحة لمخاطر السوق + الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل) * 12.5] ≤ 8%

الدعامة الثانية: عمليات الرقابة الاحترازية

وتتمثل أهمية الرقابة في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية التي يقيم بها المصارف احتياجاته من رأس المال بناء على استخدام أفضل أساليب تقييم وإدارة المخاطر ويعد هذا المبدأ ضروري لضمان فعالية إدارة المؤسسات المصرفية ونظم الرقابة عليها.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تعمل هذه الدعامة على تعزيز الشفافية وإتاحة المزيد من المعلومات للمشاركين بالسوق، وهذا يؤدي إلى تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية تمكنها من مواجهة أي خسائر محتملة، إذ تهدف إلى: -تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي. -التزام المصارف بالقيام بالإفصاح اللازم.

تقييم اتفاقية بازل الثانية:

◀ تتمثل أهم الإيجابيات لاتفاقية بازل II بضمان المنافسة العادلة ما بين المصارف عن طريق ضمان تكافؤ التشريعات والأنظمة، إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على ما تحمله من مخاطر، إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات كتخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي، توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها، والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها¹⁴.

¹³ عبد القادر بريس - غرابية زهير , مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي , مجلة الاقتصاد والمالية -ص103-106

¹⁴ بوحيزر , رقية, لعراية, مولود, 2010, " واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2", (مجلة جامعة ملك بن عبد العزيز, الاقتصاد الإسلامي, جدة, المجلد 23), ص17.

◀ كما تتمثل أهم السليبيات لاتفاقية بازل بأنها: تصلح للبنوك ذات رأس المال الكبير والتي لديها من الخبرات والتقنيات ما يمكنها من تطبيقها، كما تشكل تحدي حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظراً لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها، غير ملزمة التطبيق مما يجعل جل المسؤوليات تقع على عاتق المصارف المركزية، كما أنها لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات المصارف، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها، تضطر المصارف الى احتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر سلباً على المساهمين، إضافة إلى أنها لم تراعى الحالات الخاصة لبعض المصارف ومنها المصارف الإسلامية¹⁵.

¹⁵ الخطيب، سمير، "قياس وإدارة المخاطر بالمصارف"، (منشأة المعارف، الإسكندرية)، ص (51-54).

ثالثاً: اتفاقية بازل الثالثة

مقدمة:

مع بؤادر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما خلفته من انهيار مؤسسات مصرفية دولية، تبين بشكل واضح عدم قدرة اتفاقية بازل الثانية على حماية القطاع المصرفي من الصدمات والحفاظ على سلامته، إذ كشفت عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر وتورط المصارف في تقديم تسهيلات ائتمانية بدون دراسة معمقة للأطراف المدينة بالإضافة إلى سوء إدارة المحافظ الائتمانية، وهنا ظهرت الحاجة إلى إعادة مراجعة تلك المعايير والبحث عن الثغرات والنقائص، وثم ادخال بعض التعديلات والتطويرات على القوانين والقواعد العالمية التي تنظم عمل المصارف سعياً للتخفيف من آثار أي أزمة مستقبلية.

بناء على ذلك أصدرت لجنة بازل مقترحات للإصلاح، عام 2009 تضمنت مجموعة من الوثائق الاستشارية أهمها مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، وتحسين إطار رأس المال وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصمود، وفي أيلول 2010 أعلنت مجموعة محافظي ورؤساء المصارف المركزية لمجموعة العشرين الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصارف وبتاريخ 2010/11/12 تم المصادقة على الاتفاقية الجديدة اتفاقية بازل الثالثة.

محاور اتفاقية بازل الثالثة:

تتكون الاتفاقية من خمسة محاور هي كالتالي¹⁶:

المحور الأول: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال للبنوك:

حيث جعلت الاتفاقية مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على أدوات رأس المال غير المشروطة وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، وأما رأس المال المساند فاقترنت على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقبالة على تحمل الخسائر قبل الودائع، وألغت الاتفاقية الشريحة الثالثة لرأس المال.

¹⁶ محفوظ إسماعيل محمود إسماعيل-محمود منصور-سلام إبراهيم، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقاً لاتفاقية بازل الثالثة على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2021-ص 84

المحور الثاني: فرض متطلبات رسملة إضافية لتغطية مخاطر الائتمان للجهات المقابلة:

الناشئة عن التعامل في المشتقات والتوريق وعمليات ال REPO أو إعادة الشراء، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية في ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: إدخال نسبة الرفع المالي

والتي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وذلك بنسبة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية إلى رأس المال بمفهومه الضيق في الشريحة الأولى من رأس المال.

المحور الرابع: إضافة حواجز رأسمال ضد التأثير الحلقي (التقلبات الاقتصادية)

يهدف إلى الحد من اتباع المصارف لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتدع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتعمق مداه الزمني.

المحور الخامس: بلورة معيار دولي للسيولة

يقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي تغطية مخاطر السيولة والتي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم، أما النسبة الثانية في نسبة صافي التمويل المستقر وهي تقيس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

*كان الإخفاق في تحديد المخاطر الرئيسية داخل وخارج الميزانية العمومية فضلا عن تعرضات المشتقات، عاملا " رئيسا" في زعزعة الاستقرار خلال الأزمة، ولذلك تعمل إصلاحات اتفاقية بازل الثالثة على رفع جودة وكمية قاعدة رأس المال التنظيمية وتعزيز تغطية المخاطر من قبل رأس المال وذلك عبر النقاط الستة الأساسية التالية:

تقوية إطار رأس المال التنظيمي
استكمال متطلبات رأس المال القائم على المخاطر بنسبة الرافعة المالية
الحد من مسابرة التقلبات الدورية وتعزيز الاحتياطيات في وجه تلك التقلبات
احتياطي حفظ رأس المال (احتياطي حماية)
وضع معايير صارمة للسيولة
تعزيز تغطية المخاطر

أولاً: تقوية إطار رأس المال التنظيمي

من المهم جدا أن يحمي المصرف نفسه من المخاطر بقاعدة رأسمالية عالية الجودة، وبهدف تحسين جودة رأس المال وانطلاقا من الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل الثانية تم ادخال مجموعة من الإصلاحات التي:

* ركزت على نوعية رأس المال: وأهمها أن جعلت مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة وأدوات رأس المال غير المشروطة بفوائد والغير مقيدة بتاريخ استحقاق، ورأس المال المساند أيضا اقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل، وألغت كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة.

* ركزت على كمية رأس المال: بحيث رفعت الحد الأدنى من رأس المال عالي الجودة المؤلف من الأسهم العادية والأرباح من 2% في اتفاقية بازل الثانية إلى 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر،

ورفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) إلى 8% مع حلول سنة 2019.

* أضافت اتفاقية بازل الثالثة نوع آخر من رؤوس الأموال وهو الأموال التحوطية الإضافية والتي تحتفظ بها المصارف بنسبة 2.5% بالإضافة إلى الحد الأدنى المطلوب، وفقا لمقررات بازل الثانية والتي تشترط أن تكون من حقوق المساهمين.

* فرضت اللجنة تكوين هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية وسوف تكون بين (0 , 2.5%) من حقوق المساهمين.

- مما سبق نجد أن الحد الأدنى من إجمالي رأس المال ورأسمال التحوط يقدر ب 10.5% ومع إضافة هامش الاحتياط لمقابلة تقلبات الدورة الاقتصادية فيصل الحد الأدنى إلى 13%. وبهذا فعلى المصارف اما رفع رؤوس أموالها أو تقليل من حجم القروض وهذا يتطلب وقت فذلك أعطت اللجنة فرصة للتطبيق حتى عام 2019 ,

وفيما يلي سنستعرض أهم إجراءات تقوية رأس المال التنظيمي وهي:
1: مكونات رأس المال حسب اتفاقية بازل الثالثة.
2: التعديلات التنظيمية.
3: متطلبات الإفصاح.
4: الترتيبات الانتقالية.

1-مكونات رأس المال حسب اتفاقية بازل الثالثة:

1: رأس المال من المستوى الأول: أ: حقوق الملكية العادية.
ب: المستوى الإضافي.

2: رأس المال من المستوى الثاني.

ولكل فئة مما سبق هناك مجموعة من المعايير يجب أن تستوفيها الأدوات قبل إدراجها بالفئة،

وهنا يجب ملاحظة:

- 1: يجب أن تكون حقوق الملكية العادية في المستوى الأول على الأقل 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر دائماً.
- 2: يجب أن يكون رأس المال المستوى الأول على الأقل 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر دائماً.
- 3: يجب أن يكون رأس المال المستوى الأول+ المستوى الثاني على الأقل 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر دائماً.

وسنرى تفصيل مكونات رأس المال¹⁷:

أولاً: حقوق الملكية العادية تتكون من:

- الأسهم العادية الصادرة عن المصرف.
- علاوة إصدار أسهم.
- أرباح محتجزة.
- تراكم الدخل الشامل والاحتياطيات الأخرى.
- الأسهم العادية الصادرة عن الشركة التابعة الموحدة للبنك.
- التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب حقوق الملكية العادية مستوى الأول.

ولكي يتم تضمين الأداة في رأس المال العادي من المستوى الأول يجب أن تستوفي جميع المعايير التالية:

- 1: يمثل أكثر مطلب خاضع عند تصفية المصرف.
- 2: يحق المطالبة بالأصول المتبقية التي تتناسب حصتها من رأس المال المصدر بعد أن يتم سداد جميع المطالبات الرئيسية في التصفية.
- 3: الأصل هو ثابت ولا يتم أبداً إعادة سداده خارج التصفية.
- 4: عند إصداره لا يقوم المصرف بأي توقع بأنه سيتم إعادة شرائه أو استرداده أو الغائه.

Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems p 12-27¹⁷

- 5: يتم دفع التوزيعات من البنود القابلة للتوزيع (بما في ذلك الأرباح المحتجزة)، وإن مستوى التوزيعات غير مرتبط بأي شكل بالمبلغ المدفوع عند الإصدار ولا يخضع لسقف تعاقدية.
- 6: لا يجب أن يكون هناك ظروف تجعل التوزيعات إلزامية وبالتالي فإن عدم التوزيع ليس حالة من حالات التخلف عن السداد.
- 7: يتم دفع التوزيعات فقط بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية وبالتالي فليس هناك توزيعات تفضيلية.
- 8: هو رأس المال المصدر الذي يأخذ الحصة الأولى والأكبر نسبيا من أي خسائر عند حدوثها.
- 9: يتم الاعتراف بالمبلغ المدفوع كرأس مال وليس كالتزامات.
- 10: يتم تصنيف المبلغ المدفوع كحقوق ملكية بموجب المعايير المحاسبية ذات الصلة.
- 11: يتم إصدارها ودفعها مباشرة.
- 12: المبلغ المدفوع غير مضمون أو مغطى بضمان مصدر.
- 13: يتم إصدارها فقط بموافقة مالكي المصرف.
- 14: يتم الإفصاح عنها بشكل واضح ومنفصل في الميزانية العمومية.

ثانيا: رأسمال إضافي بالمستوى الأول: يتكون من:

- أ: الأدوات التي يصدرها المصرف التي تفي بمعايير التضمين في المستوى الأول وغير مدرجة ضمن حقوق الملكية العادية.
- ب: علاوة إصدار الأسهم - الناتج عن إصدار أدوات مدرجة في رأسمال إضافي في المستوى الأول.
- ج: أدوات مصدرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمملوكة من قبل أطراف ثالثة والتي تفي بمعايير التضمين في المستوى الأول وغير مدرجة ضمن حقوق الملكية العادية.
- د: التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي.

ويحدد الإطار التالي مجموعة المعايير الدنيا التي يجب أن تستوفيها الأداة لكي يتم إدراجه في رأس المال الإضافي:

- 1: مدفوعة ومصدرة.
- 2: خاضع للمودعين والدائنين للبنك.
- 3: غير مضمون من قبل جهة الإصدار.

- 4: دائم، لا يوجد تاريخ استحقاق.
- 5: لا يجوز للمصدر استرجاعها إلا بعد خمس سنوات على الأقل.
- 6: يجب أن يكون أي سداد لرأس المال بموافقة إشرافية مسبقة.
- 7: يجب أن يكون للبنك السلطة الكاملة على التوزيعات ولا يكون الغاء التوزيعات حالة تقصير.
- 8: يجب أن يتم دفع الأرباح من البنود القابلة للتوزيع.
- 9: لا يمكن أن تحتوي الأداة على ميزة توزيع أرباح حساسة للائتمان.
- أي توزيعات الأرباح يتم تعيينها بشكل دوري بناء على الوضع الائتماني للبنك.
- 10: لا يمكن للأداة أن تسهم في الخصوم التي تتجاوز الأصول.
- 11: يجب أن تتمتع الأدوات المصنفة كخصوم للأغراض المحاسبية بامتصاص رئيس، من خلال التحويل إلى أسهم عادية عند نقطة محددة مسبقاً.
- 12: لا يمكن للبنك أو لأي طرف ذي صلة إعادة شراء الأداة.
- 13: لا يمكن أن تحتوي الأداة على أي ميزات تعيق إعادة الرسملة.
- 14: إذا لم يتم إصدار الأداة من كيان تشغيلي أو شركة قابضة من المجموعة الموحدة يجب أن تكون العائدات متاحة في شكل يلبى أو يتجاوز جميع المعايير الأخرى للتضمين في رأس المال الإضافي المستوى الأول.

ثالثاً: رأسمال المستوى الثاني: يتكون من:

- أ: الأدوات التي يصدرها المصرف وتفي بمعايير التضمين بالمستوى الثاني من رأس المال.
- ب: علاوة إصدار الأسهم الناتج عن إصدار الأدوات المدرجة في المستوى الثاني من رأس المال.
- ج: أدوات مصدرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمملوكة من قبل أطراف ثالثة والتي تفي بمعايير التضمين في المستوى الثاني وغير مدرجة ضمن المستوى الأول.
- د: بعض المخصصات الخاصة بخسائر القروض، والتعديلات التنظيمية

يوجد مجموعة من المعايير التي يجب أن تفي بها الأداة أو تتجاوزها من أجل إدراجها بالمستوى الثاني:

- 1: مدفوعة ومصدرة.
- 2: خاضع للمودعين والدائنين للبنك.

- 3: غير مضمون من قبل جهة الإصدار .
- 4: الاستحقاق: أ: الحد الأدنى للاستحقاق الأصلي خمس سنوات على الأقل.
ب: الاعتراف في رأس المال التنظيمي في السنوات الخمس المتبقية قبل الاستحقاق سيتم إطفائه على أساس القسط الثابت ولا يوجد خطوات إضافية أو حوافز أخرى للاسترداد.
- 5: لا يجوز للمصدر المطالبة الا بعد خمس سنوات على الأقل.
- 6: يجب ألا يكون للمستثمر الحق في تسريع سداد المدفوعات المستقبلية المجدولة باستثناء حالات الإفلاس والتصفية.
- 7: لا يمكن أن تحتوي الأداة على ميزة توزيع أرباح حساسة للائتمان.
- 8: لا يمكن للبنك أو لأي طرف ذي صلة شراء الأداة.
- 9: إذا لم يتم إصدار الأداة من كيان تشغيلي أو شركة قابضة من المجموعة الموحدة يجب أن تكون العوائد متاحة في شكل يلبي أو يتجاوز جميع المعايير الأخرى للتضمين في رأس المال الإضافي المستوى الأول

2: التعديلات التنظيمية:

إذ يوجد تعديلات على رأس المال التنظيمي ويطبق هذه التعديلات على المستوى الأول من حقوق الملكية العادية (الشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة باستثناء حقوق خدمة الرهن العقاري)، إذ يجب خصم الشهرة وجميع الأصول غير الملموسة (ماعدا حقوق خدمة الرهن العقاري) عند حساب المستوى الأول من حقوق الملكية، حيث تستخدم المصارف تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأصول غير الملموسة لتحديد الأصول المصنفة على أنها غير ملموسة وبالتالي يتم خصمها.

3: متطلبات الإفصاح:

ألزمت اتفاقية بازل الثالثة بإفصاحات من شأنها أن تحسن شفافية رأس المال التنظيمي، وتحسن انضباط السوق فيجب على المصارف الإفصاح عما يلي:
- نسب مكونات رأس المال التنظيمي يجب أن تصاحب هذه الإفصاحات مع شرح كامل لكيفية حساب هذه النسب.

-وصف كامل للسمات الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة.
كما يجب أن تتوفر على المواقع الالكترونية للبنوك الشروط الكاملة لجميع الأدوات المدرجة في رأس المال التنظيمي.

4: الترتيبات الانتقالية:

ليتمكن القطاع المصرفي من تطبيق المعايير الجديدة فقد رتبت اللجنة خطة انتقالية تقوم بالأساس على مبدأ الاحتفاظ بالأرباح المعقولة وزيادة رأس المال، وذلك مع الاستمرار في دعم الإقراض ونمو الاقتصاد، إذ سيبدأ التنفيذ من قبل الدول الأعضاء من الأول من كانون الثاني -2013، إذ تحتاج الدول إلى ترجمة تلك القواعد والمعايير إلى قوانين أنظمة وطنية.

ثانياً: استكمال متطلبات رأس المال القائم على المخاطر بنسبة الرافعة المالية

كانت إحدى السمات الأساسية للأزمة هي تراكم الاستدانة المفرطة داخل وخارج الميزانية في النظام المصرفي، وكان تراكم الرافعة المالية أيضاً سمة من سمات الأزمة المالية السابقة إذ قامت الكثير من المصارف بتكوين رافعة مالية عالية جداً، بينما تظهر نسب رأسمال قوية قائمة على المخاطر، مما أدى إلى تفاقم الاضطراب داخل القطاع المصرفي، لذلك قامت لجنة بازل بإدخال نسبة الرافعة كنسبة غير قائمة على المخاطر وكمقياس تكميلي لمتطلبات رأس التي تهدف إلى تحقيق:

1 - تقييد الرافعة المالية في القطاع المصرفي مما يساعد في التخفيف من المخاطر المزعزعة للاستقرار والتي يمكن أن تلحق الضرر بالنظام المالي.

2 - تقديم إجراءات وقائية إضافية ضد نماذج المخاطر من خلال استكمال المقياس القائم على المخاطر بمقياس بسيط وشفاف ومستقل.

حساب نسبة الرافعة المالية:

الأساس لحساب النسبة يعتمد على مقياس رأس المال ومقياس التعرض¹⁸.

مقياس رأس المال: إذ سيعتمد مقياس رأس المال على التعريف الجديد حسب بازل الثالثة لمستوى رأس المال الأول، وبناء على ذلك فإن العناصر التي يتم خصمها بالكامل من رأس المال لا تسهم في الرافعة المالية وبالتالي سوف يتم خصمها من مقياس التعرض إذ يتم قياس رأس المال والتعرض بشكل متسق.

مقياس التعرض: يجب أن يتبع مقياس التعرض عموماً إلى القياس المحاسبي ليتم حسابه بشكل متوافق مع الحسابات المالية إذ يجب أن تكون:

- التعرضات غير المشتقة صافية من المخصصات.
- الضمانات بكل أشكالها غير مسموح بها لتقليل التعرض.
- المقاصة بين الودائع والقروض غير مسموح بها.

وتطبيقاً لذلك يجب على المصارف إظهار بنود تفصيلية في ميزانيتها العمومية لأغراض حساب نسبة الرافعة المالية،

وبذلك حددت اللجنة نسبة الرافعة المالية سوف تكون على الأقل 3% كحد أدنى يفى من المخاطر التي حدثت في السابق بسبب الإفراط في المديونية.

وبالتالي تكون النسبة:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{رأسمال أساسي من دون اقتطاعات} / \text{إجمالي التعرض} \leq 3\%$$

¹⁸ Basel 61-63 الثالثة : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems

ثالثاً: الحد من مسابرة التقلبات الدورية وتعزيز الاحتياطات في وجه تلك التقلبات

كان أحد العناصر الأكثر زعزعة للاستقرار هو تضخيم الصدمات المالية المرافقة للدورة الاقتصادية في جميع أنحاء النظام المصرفي، تقدم اتفاقية بازل الثالثة عدداً من الإجراءات لجعل المصارف أكثر مرونة في مواجهة وامتناس تلك الصدمات بدلاً من نقلها إلى النظام المالي والاقتصاد الأوسع. إذ يهدف احتياطي مواجهة التقلبات الدورية إلى ضمان أن متطلبات رأس مال القطاع المصرفي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية الكلية التي تعمل فيها المصارف، حيث يمكن أن تسهم المشاكل في النظام المالي في حدوث انكماش في الاقتصاد الحقيقي الذي بدوره يغذي القطاع المصرفي، لذلك فإن هذه التفاعلات تؤكد على أهمية بناء دفاعات رأسمالية إضافية تحمي في فترات تزايد المخاطر.

- إذ تتكون الاحتياطات الوقائية من التقلبات الدورية من العناصر التالية¹⁹:

أ: ستقوم السلطات الرقابية بإجراء تقييمات عندما يكون نمو الائتمان مفراطاً، مما يؤدي إلى تراكم المخاطر وبناء على ذلك ستضع السلطات الرقابية متطلباتاً احتياطياً لمواجهة التقلبات الدورية.

ب: وبالنسبة للبنوك النشطة دولياً ستراقب تعرضاتها الائتمانية، وتحسب متطلبات احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية للبنك كمتوسط مرجح للمتطلبات التي تطبقها في المناطق التي لديها مخاطر ائتمانية.

ج: إن تلك الاحتياطات ستزيد حجم الاحتياطات الوقائية لرأس المال وستخضع المصارف لقيود على التوزيعات إذا كانت لا تقي بالمتطلبات.

د: يجب على المصارف مراقبة وحساب متطلبات احتياطات مواجهة التقلبات الدورية بالترار نفسه على الأقل لمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال.

متطلبات احتياطي وقائي التقلبات الدورية:

ستخضع المصارف لاحتياطي يتراوح بين 0 و 2.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

¹⁹ Basel الثالثة 59-57 : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems

ويجب على المصارف تلبية هذا الاحتياطي من المستوى الأول من الأسهم العادية أو رأس مال آخر يمتص الخسارة بالكامل أو أن تخضع للقيود المفروضة على التوزيعات.

رابعاً: احتياطي حفظ رأس المال (احتياطي حماية)

فرضت اللجنة قواعد للحفاظ على رأس المال وضمان قيام المصارف بتكوين احتياطات ليتم استخدامها في حال وقوع خسائر، ومن أهم تلك القواعد²⁰:

- يجب على المصارف الاحتفاظ برأسمال احتياطي أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، وذلك في فترات الاستقرار.
- عند استخدام (هوامش وقائية) يجب على المصارف إعادة بنائها من خلال تقليل توزيعات الأرباح واسترداد الأسهم ومدفوعات مكافآت الموظفين.
- يجب زيادة حصة الأرباح التي تحتفظ بها المصارف، وذلك لإعادة بناء احتياطات كلما اقتربت مستويات رأس المال الفعلي من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.
- ليس مسموح للبنوك التي استنفذت رؤوس أموالها الوقائية أن تستخدم التنبؤات المستقبلية للتعافي كمبرر للحفاظ على توزيعات كبيرة، وأيضاً غير مسموح لها أن تستخدم التوزيعات كوسيلة لإثبات قوتها المالية.
- وكل ذلك ممكن أن يوفر آلية لإعادة بناء رأسمال خلال المراحل الأولى من الانتعاش الاقتصادي، وأيضاً سيساعد على ضمان بقاء رأس المال متاحاً لدعم العمليات التجارية المستمرة خلال فترة الانكماش (الاجهاد).

إطار العمل:

- يتم إنشاء احتياطي للحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5 % يتألف من المستوى الأول من حقوق الملكية، فوق الحد الأدنى التنظيمي لرأس المال.
- إذ يتم فرض قيود توزيع أرباح على المصرف عندما تصل مستويات رأس المال ضمن هذا النطاق. وفيما يلي سنلخص الجوانب الرئيسية الأخرى للمتطلبات:

²⁰ Basel الثالثة 54-56 : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems

- 1: العناصر الخاضعة للقيود المفروضة على التوزيعات تشمل كل البنود التي تعد توزيعات أرباح أسهم وعمليات إعادة شراء الأسهم، والمدفوعات التقديرية على أدوات رأس المال الأخرى من المستوى الأول ومدفوعات مكافآت الموظفين.
- 2: يتم تعريف الأرباح على أنها أرباح قابلة للتوزيع محسوبة قبل خصم العناصر الخاضعة للقيود المفروضة على التوزيعات.
- 3: يجب تطبيق إطار عمل على المستوى الموحد، إلا إذا اختار المشرفون الوطنيون لكل دولة تطبيق النظام على المستوى الفردي.
- 4: يجب على المشرفين التأكد أن الخطط الرأسمالية للبنوك تسعى إلى إعادة بناء الهوامش الوقائية وذلك من خلال إطار زمني مناسب إذ يوجد سلطة إشرافية لفرض حدود زمنية على المصارف العاملة.

خامسا: وضع معايير صارمة للسيولة

مفهوم السيولة:

المعنى الشامل للسيولة هو قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة ومن دون خسائر، وبذلك فالسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض الأصول غير السائلة، وبهذا لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف إلا في ضوء النقدية والأصول السائلة وبالوقت نفسه استحقاقات التزاماته،

وقد أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى التركيز على السيولة، حيث إن نسب المديونية المرتفعة وعدم تطابق الاستحقاق تمثل عناصر حاسمة في انتقال صدمات سيولة التمويل إلى الإقراض المصرفي والاقتصاد الحقيقي.

إذ ينعكس التركيز الأخير للجنة بازل من خلال أهدافها ليس فقط تكثيف مرونة المصارف النشطة في مواجهة ضغوط السيولة، ولكن أيضا تكثيف التنسيق الدولي للإشراف على مخاطر السيولة، وذلك سعيا إلى المزيد من التوحيد وتعزيز الاتساق في الإشراف الدولي على ضبط مخاطر السيولة،

وقد عززت اللجنة إطار السيولة لديها من خلال وضع معياريين، تم تصميمهم لتحقيق هدفين منفصلين لكن متكاملين²¹:

الهدف الأول: هو تعزيز المرونة قصيرة الأجل من خلال التأكد أن للبنك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة للنجاة من سيناريو الإجهاد الذي يستمر لمدة 30 يوم، ولهذه الغاية طورت اللجنة نسبة تغطية السيولة.

والهدف الثاني: يهدف إلى تقليل مخاطر التمويل على مدة زمنية أطول من خلال مطالبة المصارف بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل مستقرة بدرجة كافية ولتحقيق هذا الهدف وضعت اللجنة نسبة صافي التمويل المستقر.

1: نسبة تغطية السيولة:

فكرة هذه النسبة قائمة على سيناريو إجهاد يتضمن العديد من الصدمات التي حدثت خلال الأزمة التي بدأت في عام 2007 في سيناريو ضغط كبير واحد يحتاج من أجله إلى سيولة كافية لمدة 30 يوم. وكأمثلة عن تلك الصدمات:

- 1: زيادة في تقلبات السوق التي تؤثر في جودة الضمانات أو التعرض المستقبلي المحتمل وبالتالي تحتاج إلى ضمانات إضافية أو تؤدي إلى احتياجات سيولة أخرى.
- 2: الحاجة المحتملة للوفاء بالالتزامات غير التعاقدية للتخفيف من مخاطر السمعة.
- 3: التدفقات التعاقدية الإضافية الخارجة التي قد تنشأ عن خفض التصنيف الائتماني العام للبنك.
- 4: انخفاض في نسبة ايداعات التجزئة.
- 5: خسارة جزئية لتمويل الجملة غير المضمون أو لتمويل مضمون قصير الأجل بضمانات معينة وأطراف مقابلة.

والعديد من الصدمات التي كانت نتيجتها التوصل لهذه النسبة.

²¹ Basel ,Basel Committee on Banking Supervision الثالثة : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, p8

وكما يتوقع من المصارف إجراء اختبارات الإجهاد الخاصة بها لتقييم مستوى السيولة التي يجب أن تحتفظ بها بما يتجاوز الحد الأدنى، إذ يجب أن تتضمن اختبارات الجهد الداخلية هذه آفاق زمنية أطول من تلك التي تتضمنها هذه المواصفات القياسية.

فتوصلت اللجنة إلى نسبة تغطية السيولة وهي نسبة الأصول عالية السيولة التي تحتفظ بها المصارف لضمان استمرار قدرتها بأداء التزاماتها قصيرة الأجل، إذ تهدف النسبة إلى توقع صدمات السوق والتأكد من أن المصارف تحتفظ برأسمال مناسب يمكنها من التغلب على الاضطرابات قصيرة الأجل في السيولة،

وبالتالي تكون النسبة:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ثلاثون يوم}} \leq 100\%$$

مكونات النسبة²²:

أولاً: مخزون الأصول السائلة عالية الجودة:

يجب على المصارف الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية إجمالي التدفقات النقدية الصافية الخارجة على مدى 30 يوم وفقاً لسيناريو الجهد المحدد.

ومن أهم خصائص الأصول السائلة عالية الجودة:

بشكل عام يمكن اعتبار الأصل السيولة إذا كان من الممكن تحويلها بسهولة وعلى الفور إلى نقد مع خسارة قليلة أو معدومة في القيمة.

وبالحقيقة هناك نوعان من الخصائص التي يجب توافرها بالأصل حتى يمكن تضمينها في مخزون أصول سائلة عالية الجودة:

²² Basel الثالثة : The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools , Basel Committee on Banking Supervision , p7-p20

أولاً: الخصائص الأساسية:

- 1: مدرج في سوق مالي متطور ومعتزف عليها.
- 2: منخفضة المخاطر: إذ تميل الأصول الأقل خطورة إلى الحصول على سيولة أعلى.
- 3: سهولة التقييم: إذ تزداد سيولة الأصل إذا كان من المرجح أن يوافق المتداولون في السوق على تقييمه، فالأصول ذات الهياكل المعيارية والمتجانسة البسيطة تميل إلى أن تكون أكثر قابلية للاستبدال مما يعزز السيولة.
- 4: الارتباط المنخفض مع الأصول الخطرة.

ثانياً: الخصائص المتعلقة بالسوق:

- 1: سوق نشط وكبير: إذ يجب أن يكون للأصل أسواق نشطة في جميع الأوقات، هذا يوفر فروق منخفضة في العرض والطلب وعدد كبير من المشاركين بالسوق وهذا يقلل من تركيز السوق ويزيد من موثوقية السيولة، وأيضاً يجب أن توفر بنية تحتية قوية للسوق تتمثل في توفر العديد من صناع السوق الملزمين في زيادة السيولة.
- 2: انخفاض التقلبات في أسعار الأصل سيكون لها احتمال أقل لتحفيز مبيعات إجبارية لتلبية متطلبات السيولة.

• تنوع مخزون الأصول السائلة عالية الجودة:

يجب أن يكون المخزون متنوع بشكل جيد ضمن فئات الأصول نفسها باستثناء (الديون السيادية واحتياطيات المصرف المركزي والنقد) وعلى الرغم من أن بعض فئات الأصول من المرجح أن تظل سائلة بغض النظر عن الظروف لكن من غير الممكن مسبقاً معرفة الأصول المحددة داخل كل فئة التي قد تتعرض لصدمات لاحقة، لذلك يجب تجنب تركيز نوع معين من الأصول وأنواع الإصدار والمصدر والعملية.

*تشمل الأصول السائلة عالية الجودة فقط الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة ومن دون خسائر إلى نقد إذ تم تقسيم الأصول السائلة إلى ثلاث مستويات متناقصة الجودة

Level 1- level 2A – level 2B

1: المستوى الأول: ويتكون من:

1: النقد.

2: احتياطات المصرف المركزي بما في ذلك الاحتياطات الإلزامية.

3: أوراق مالية قابلة للتداول وأيضاً تستوفي جميع الشروط التالية:

- وزن مخاطر 0% بموجب اتفاقية بازل الثانية المعياري لمخاطر الائتمان.
- تداول في أسواق فعالة وكبيرة.
- أن يكون لديها سجل مثبت كمصدر موثوق للسيولة في الأسواق.
- ليس الزاماً على مؤسسة مالية،

2: المستوى الثاني A:

يمكن تضمين أصول المستوى الثاني في مخزون الأصول السائلة عالية الجودة بشرط ألا تشكل أكثر من 40% من إجمالي المخزون بعد تطبيق الاقتطاع، إذ يتم تطبيق اقتطاع (تخفيض) 15% على القيمة السوقية الحالية لكل أصل من المستوى 2A محتفظ به في المخزون،

إذ تتألف أصول A2 من:

- أ: الأوراق المالية القابلة للتداول مضمونة من قبل حكومات أو بنوك مركزية أو مؤسسات خاصة أو بنوك التنمية متعددة الأطراف، ويجب أن تستوفي الشروط التالية:
- تم تعيين وزن مخاطر بنسبة 20% بموجب بازل 2 لمخاطر الائتمان.
- ليس إلزاماً على مؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها.
- يتم تداولها في أسواق إعادة الشراء الكبيرة والفعالة وأسواق النقد التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز.

ب: سندات دين الشركات والتي تستوفي الشروط:

- سندات غير صادرة عن مؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة لها.
- إما أن يكون التصنيف الائتماني طويل الأجل لا يقل عن AA - أو على الأقل تصنيف داخلي يتوافق مع تصنيف لا يقل عن AA-

- يتم تداولها في أسواق إعادة الشراء الكبيرة والفعالة وأسواق النقد التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز.

3: المستوى B2:

يتم تطبيق تخفيض (اقتطاع) أكبر على القيمة السوقية الحالية لكل أصل والأصول هي:
أ: أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري وتخضع هنا على خصم 25% ومع شروط معينة:
- إما أن يكون التصنيف الائتماني طويل الأجل لا يقل عن AA-
أو على الأقل تصنيف داخلي يتوافق مع تصنيف لا يقل عن AA.
- أن يقتصر مجمع الأصول الأساسي على الرهون العقارية ولا يمكن أن يحتوي على أصول مهيكلة.
- الرهون العقارية الأساسية هي قروض "حق الرجوع الكامل"

ب: سندات دين الشركات بما في ذلك الأوراق التجارية التي تفي بجميع الشروط التالية، وتخضع لخصم بنسبة 50%:

- ليست صادرة عن مؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة.
- إما أن يكون التصنيف الائتماني طويل الأجل بين A و BBB, أو على الأقل تصنيف داخلي مقابل لهذا التصنيف.

- يتم تداولها في أسواق إعادة الشراء الكبيرة والفعالة وأسواق النقد التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز

- أن يكون لديك سجل مثبت كمصدر موثوق للسيولة في الأسواق، أي انخفاض أقصى للسعر لا يتجاوز 20%.

ج: يجوز إدراج الأسهم العادية التي تفي بالشروط:

- ليست صادرة عن مؤسسة مالية أو أي من الكيانات التابعة.
- مقومة بالعملة المحلية للبنك.

- يتم تداولها في أسواق إعادة الشراء الكبيرة والفعالة وأسواق النقد التي تتميز بمستوى منخفض من التركيز

- أن يكون لديك سجل مثبت كمصدر موثوق للسيولة في الأسواق، أي انخفاض أقصى للسعر لا يتجاوز 40%.

ثالثاً: مجموع صافي التدفقات النقدية الخارجة:

يعرف مصطلح صافي التدفقات النقدية الخارجة على أنه إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات المتوقعة الواردة في سيناريو الإجهاد المحدد في الأيام الثلاثين التالية،

يتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة: بضرب لمختلف فئات المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية بالمعدلات التي يتوقع بها أن تنفذ أو تسحب،

يتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة: بضرب الأرصدة القائمة لمختلف الفئات بالمعدلات التي من المتوقع أن تتدفق في سيناريو حتى سقف 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال ثلاثين يوم القادمة =
إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة - الحد الأدنى بين (إجمالي تدفقات نقدية متوقعة داخلة, 75% من إجمالي التدفقات الخارجة المتوقعة)

مع ملاحظة أنه إذا تم تضمين أحد الأصول كجزء من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة أي البسط،

فلا يمكن أيضاً حساب التدفقات النقدية الداخلة المرتبطة بها على أنها تدفقات نقدية داخلة كجزء من المقام

وتم اختيار مدة ثلاثين يوم لأن استجابة الحكومات والمصارف المركزية لإنقاذ النظام المالي ستحدث عادة في غضون ثلاثين يوماً، توفر هذه النسبة ثلاثين يوماً للبنوك المركزية للتدخل وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتحقيق الاستقرار في النظام المالي.

2: نسبة صافي التمويل المستقر:

يتطلب من المصارف الحفاظ على هيكل تمويل مستدام مما يؤدي إلى تقليل احتمالية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل العادية إلى تآكل مركز السيولة لديه بطريقة تزيد من مخاطر فشلها وربما تؤدي الضغوط المتتالية والكبيرة إلى إفلاسها إذ تحد هذه النسبة من الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل ويؤيد تعزيز استقرار التمويل،

حيث كان هدف لجنة بازل من تطوير نسبة صافي التمويل المستقر هو دعم الاستقرار المالي، وذلك بضمان أن صدمات التمويل لن تتفاقم أو تؤدي إلى حدوث ضائقة للبنوك. وبالتالي تكون النسبة:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \text{صافي التمويل المتاح} / \text{صافي التمويل المطلوب} \leq 100\%$$

مكونات النسبة²³:

1 صافي التمويل المتاح:

هو الجزء من رأسماله والتزاماته التي ستبقى معه لأكثر من عام واحد، حيث إن الأساس عند تحديد إجمالي التمويل المتاح هي الخصائص العامة لمصادر التمويل ودرجة استقرارها المفترضة، بما في ذلك الاستحقاق التعاقدية لالتزاماتها والاختلافات في ميل نوع من مقدمي التمويل لسحب تمويلهم، إذ يتم حساب مبلغ صافي التمويل المتاح عن طريق تخصيص القيمة الدفترية لرأس المال المصرف والتزاماتها لواحدة من خمس فئات ثم ضرب المقدار المخصص لكل فئة في العامل، ويكون إجمالي هو مجموع المبالغ المرجحة. إذ إن عوامل تتراوح بين 100% مما يعني أنه من المتوقع أن يظل التمويل متاحاً بالكامل ولأكثر من عام وبين 0% مما يعكس أن التمويل من هذا المصدر غير موثوق به.

صافي التمويل المتاح

درجة التثقيف	الفئات
100%	• إجمالي رأس المال التنظيمي (باستثناء أدوات المستوى 2 ذات فترات استحقاق متبقية تقل عن سنة واحدة)

²³ Basel الثالثة 3-6 : the net stable funding ratio p 3-6 Basel Committee on Banking Supervision ,

	<p>• أدوات ومطلوبات رأس المال الأخرى ذات تاريخ استحقاق متبقي فعلي مدته سنة واحدة أو أكثر</p>
95%	<p>الودائع المستقرة غير المستحقة (تحت الطلب) والودائع لأجل مع فترات استحقاق متبقية أقل من سنة مقدمة من عملاء التجزئة والشركات الصغيرة</p>
90%	<p>الودائع الأقل استقراراً غير المستحقة والودائع لأجل ذات فترات استحقاق متبقية أقل من سنة مقدمة من عملاء التجزئة والشركات الصغيرة</p>
50%	<p>• التمويل مع فترات استحقاق متبقية تقل عن سنة واحدة مقدمة من عملاء من الشركات غير المالية • الودائع التشغيلية • التمويل بأجل استحقاق متبقية تقل عن عام واحد من الجهات السيادية ، والمؤسسات الخاصة ، وبنوك التنمية الوطنية ومتعددة الأطراف • تمويلات أخرى ذات أجل استحقاق متبقي بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة غير مدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك التمويل المقدم من المصارف المركزية والمؤسسات المالية</p>
0 %	<p>• جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك الالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد (مع معالجة محددة لالتزامات الضرائب المؤجلة وحقوق الأقلية) • مطلوبات مشتقات NSFR صافية من أصول مشتقات NSFR إذا كانت المطلوبات المشتقة من NSFR أكبر من أصول مشتقات NSFR • ذمم دائرة "تاريخ المتاجرة" الناشئة عن شراء الأدوات المالية والعملات الأجنبية والسلع</p>

2: صافي التمويل المطلوب:

يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب بناء على الخصائص العامة لملف مخاطرة أصول المؤسسة وتعرضات خارج الميزانية، إذ يتم احتساب المبلغ عن طريق تخصيص القيمة الدفترية لأصول المصرف للفئات المدرجة أولاً ثم يتم ضرب مبلغ كل فئة بالعامل المرتبط بهذه الفئة، وإجمالي المبلغ هو مجموع المبالغ المرجحة المضافة إلى مبلغ تعرض خارج الميزانية مضروب بالعامل المرتبط بها.

إذ إن هذه العوامل تتراوح بين 100% وهذا يعني أن الأصل أو التعرض يجب أن يتم تمويله بالكامل من خلال تمويل ثابت، و0% ينطبق على الأصول السائلة وغير المرهونة وهذه العوامل هي 85, 65, 50, 15, 10, 5% وإجمالي المبلغ هو مجموع لكل فئة.

صافي التمويل المطلوب

درجة التثقيل	الفئات
0%	العملات المعدنية والأوراق النقدية جميع احتياطات المصرف المركزي جميع المطالبات على المصارف المركزية ذات آجال استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر ذمم مدينة الناشئة عن مبيعات الأدوات المالية والعملات الأجنبية والسلع.
5%	الأصول غير المرتبط بها من المستوى 1 ، باستثناء العملات المعدنية والأوراق النقدية واحتياطات المصرف المركزي
10%	قروض غير مرهونة للمؤسسات المالية ذات آجال استحقاق متبقية تقل عن ستة أشهر ، حيث يكون القرض مضموناً مقابل أصول المستوى 1 ، وحيث يكون لدى المصرف القدرة على إعادة ترتيب الضمانات المستلمة طوال فترة القرض

15%	<p>جميع القروض الأخرى غير المرتبط بها للمؤسسات المالية التي لها آجال استحقاق متبقية تقل عن ستة أشهر غير مدرجة في الفئات المذكورة أعلاه</p> <p>الأصول غير المرهونة من المستوى A2</p>
50%	<p>الأصول غير المربوطة من المستوى B2</p> <p>أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لمدة ستة أشهر أو أكثر وأقل من سنة واحدة</p> <p>قروض المصارف المركزية ذات آجال استحقاق متبقية تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة</p> <p>الودائع المحتفظ بها في للأغراض التشغيلية</p> <p>جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه مع فترات استحقاق متبقية تقل عن سنة واحدة ، بما في ذلك القروض المقدمة للعملاء من الشركات غير المالية ، والقروض لعملاء التجزئة والشركات الصغيرة ، والقروض للجهات السيادية والمؤسسات الخاصة.</p>
65%	<p>الرهون العقارية السكنية غير المرتبط بها والتي تبلغ أجل استحقاقها المتبقي سنة واحدة أو أكثر وبوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35%</p> <p>القروض غير المرتبط بها الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، باستثناء القروض المقدمة للمؤسسات المالية ، ذات أجل استحقاق متبقي لمدة سنة واحدة أو أكثر وبوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35%</p>
85%	<p>النقد أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المسجلة كهامش أولي لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في الصندوق الافتراضي CCP</p> <p>القروض العاملة الأخرى غير المرتبط بها والتي يزيد وزن مخاطرها عن 35% بموجب النهج الموحد وآجال الاستحقاق المتبقية لمدة عام واحد أو أكثر ، باستثناء القروض الممنوحة للمؤسسات المالية</p>

	الأوراق المالية غير المرهونة التي ليست في حالة تخلف عن السداد وغير مؤهلة باعتبارها HQLA مع استحقاق متبقي مدته سنة واحدة أو أكثر والأسهم المتداولة في البورصة السلع المتداولة فعليًا ، بما في ذلك الذهب
100%	جميع الأصول المرهونة لمدة سنة واحدة أو أكثر 20% من الالتزامات المشتقة جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك القروض المتعثرة ، والقروض المقدمة للمؤسسات المالية ذات أجل استحقاق متبقي لمدة سنة واحدة أو أكثر ، والأسهم غير المتداولة في البورصة ، والأصول الثابتة ، والبنود المخصصة من رأس المال التنظيمي ، والفوائد المحتجزة ، أصول التأمين والفوائد الفرعية والأوراق المالية المتعثرة الأصول المشتقة من الأصول السائلة عالية الجودة صافية من الالتزامات المشتقة من الأصول السائلة عالية الجودة إذا كانت الأصول المشتقة أكبر من المطالب المشتقة .

وكمقارنة بين صافي التمويل المطلوب وصافي التمويل المتاح:

وصافي التمويل المتاح	صافي التمويل المطلوب
هو جزء من رأس المال والالتزامات المتوقع أن تكون موثوقة على مدى عام .	هو التمويل المطلوب اعتمادا على خصائص السيولة وآجال الاستحقاق المتبقية لأصول المصرف وإجمالي التعرض خارج الميزانية على مدى سنة.
يحسب بضرب فئات من رأس المال والالتزامات ASF بعوامل	يحسب بضرب كل فئة من الأصول بعوامل RSF
يعتمد على الاستقرار النسبي لمصادر التمويل مع الأخذ بعين الاعتبار استحقاق الالتزامات واحتمالية السحب للممولين.	يعتمد على الخصائص العامة لمخاطر السيولة لأصول المؤسسة والتعرض خارج الميزانية .

3: التعرضات خارج الميزانية:

يخصص عامل لأنشطة خارج الميزانية المختلفة من أجل ضمان أن المؤسسات لديها تمويل ثابت لجزء من التعرض خارج الميزانية الذي قد يكون من المتوقع أن تتطلب التمويل في غضون سنة واحدة وتماشيا مع نسبة تغطية السيولة يحدد الجدول ثلاثة أنواع محددة لتعرضات خارج الميزانية التي سيتم تخصيصها لكل فئة خارج الميزانية ودرجة التثقيل المرتبطة بها.

التعرضات خارج الميزانية

درجة التثقيل	الفئات
5% من الجزء غير المسحوب	تسهيلات ائتمانية وسيولة غير قابلة للإلغاء أو قابلة للإلغاء بشروط .
يمكن للمشرفين الوطنيين تحديد العامل بناء على ظروفهم الوطنية	التزامات التمويل الطارئ الأخرى، بما في ذلك المنتجات والأدوات مثل: تسهيلات ائتمانية وسيولة قابلة للإلغاء دون قيد أو شرط الالتزامات المتعلقة بالتمويل التجاري (بما في ذلك الضمانات وخطابات الاعتماد) الضمانات وخطابات الاعتماد غير المرتبطة بالتزامات التمويل التجاري الالتزامات غير التعاقدية

تطبيق النسبة²⁴:

نوضح هنا مسألتين تتعلقان بالتطبيق:

- -التكرار الذي تحسب به المصارف النسبة: وهنا من المتوقع أن تقي المصارف بمتطلبات النسبة على أساس مستمر ويجب الإبلاغ عن النسبة كل ثلاثة أشهر على الأقل.
 - -نطاق التطبيق: ينبغي التطبيق على جميع المصارف النشطة دولياً على أساس موحد لضمان أكبر قدر من الاتساق بين المصارف.
- ينبغي على المصرف أن يراقب بشكل نشط التعرض لمخاطر السيولة واحتياطات التمويل على مستوى الكيانات القانونية الفردية والفروع والشركات التابعة الأجنبية مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية لإمكانية تحويل السيولة.

أهم الإجراءات الإضافية لمراقبة السيولة:

- 1: عدم التطابق التعاقدية: يجب إجراء تقييم عدم تطابق الاستحقاق التعاقدية بشكل دوري في المصرف ليكون الخط الأساسي الأولي لمراقبة احتياجات السيولة المحتملة،
- 2: تركيز التمويل: يتضمن هذا المقياس تحليل تركيزات التمويل المقدم من أطراف متعددة وهو يقيم مدى إمكانية حدوث مخاطر تمويل السيولة في حالة سحب واحد أو أكثر من مصادر التمويل.
- 3: الأصول غير المرهونة المتاحة: هنا نقيس تلك الأصول والتي يمكن استخدامها كضمان للتمويل.
- 4: نسبة تغطية السيولة حسب العملة: وبهذا اعتراف بأن مخاطر الصرف الأجنبي هي أحد مكونات مخاطر السيولة، ولذلك يجب تقييم نسبة تغطية السيولة حسب كل عملة مهمة.
- 5: أدوات المراقبة المتعلقة بالسوق: وهذا يوفر مصدر للبيانات الفورية حول صعوبات السيولة المحتملة إذ تتضمن كل المعلومات المفيدة التي يجب مراقبتها حول أسعار الأصول والسيولة.

محددات نسبتي السيولة:

1-تتطلب من المصارف الاحتفاظ بالمزيد من النقد مما يعني إصدار قروض أقل وهذا بدوره يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتقليل أرباح المصرف.

2-لا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه النسب توفر دعم مالي كاف حتى الأزمة المالية التالية

²⁴ Basel الثالثة 13, p the net stable funding ratio, ; Basel الثالثة the net stable funding ratio :

سادسا: تعزيز تغطية المخاطر

كشفت الأزمة المالية الكبرى عن نقاط ضعف في ممارسة إدارة المخاطر المرتبطة بالمشتقات، أدى ذلك إلى قيام لجنة بازل إلى تعزيز كبير للإطار الخاص بمخاطر الائتمان للطرف المقابل CCR (counterparty credit risk)، لمعاملات تمويل الأوراق المالية وكل من المشتقات التي تتم خارج البورصة والمشتقات المقاصة.

حيث أن مخاطر الائتمان للطرف المقابل : هو خطر معقد للتقييم , إنه مزيج بين الائتمان ومخاطر السوق ويعتمد على كل من التغيرات في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل, والحركات في عوامل مخاطر السوق الأساسية.

قامت اللجنة باتفاقية بازل الثالثة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المرافقة لتقلبات أسعارها بالسوق من خلال تدعيم متطلبات رأسمال أعلى لما يسمى بإعادة التوريق إذ ستزيد هذه الإصلاحات من هوامش رأس المال الوقائية والداعمة وذلك بناء " على فترة 12 شهر متواصل من الإجهاد المالي الكبير.

أتاحت اتفاقية بازل الثالثة مجموعة من الأساليب لتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمقابلة المخاطر الكبرى والمتمثلة في المنهج المعياري ومنهج التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم وذلك لقياس مخاطر الائتمان، والأسلوب المعياري ونماذج التقييم الداخلي لقياس مخاطر السوق، والمنهج المعياري ومنهج المؤشر الأساسي ومنهج القياس المتقدم لقياس المخاطر التشغيلية.

فالاتفاقية حافظت على المخاطر الثلاثة الأساسية الموجودة في بازل الثانية بالإضافة إلى مخاطر السيولة وأثر الرافعة وذلك بتخصيص نسبتين مستقلتين لهما. أما بالنسبة لأساليب قياس المخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق فهي لم تتغير كليا، وهذا بإدراج بعض التعديلات التي مست أساسا مخاطر الائتمان (إطار التوريق) ومخاطر السوق، ويمكن تلخيص هذه التعديلات فيما يلي:

أولاً- التغييرات على إطار التسنيد (التوريق)

كملاخض للتغيرات التي وضعتها اتفاقية بازل الثالثة في مجال التسنيد²⁵:

1: أوزان مخاطر إعادة التسنيد: يطلب من المصارف التي تستخدم مقارنة التقييم الداخلي في التسنيد أن تطبق أوزاناً أعلى من مخاطر إعادة التسنيد؛

2: توحيد أوزان المخاطر: أظهر التحليل للوصول إلى المخاطرة المنقحة لإعادة التسنيد في مقارنة التقييم الداخلي، أن نسبة المخاطرة في المقارنة المعيارية ينبغي كذلك تغييرها لحالات التعرض المماثلة؛

3: استخدام التقييمات للضمان الذاتي: لن يسمح للمصارف باستخدام التصنيفات لحالات التعرض الخاضعة لموضوع الضمانات الذاتية، وقد تم إضافة تعديلات على اتفاقية بازل الثانية بحيث لا يستطيع أي، مصرف من إدراك تقييمات التي تستند إلى ضمانات أو مساعدات مماثلة يقدمها المصرف نفسه؛

4: الاحتياجات التشغيلية لتحليل الائتمان: على المصارف تلبية معايير تنفيذية محددة من أجل استخدام أوزان المخاطر المحددة في إطار بازل الثانية للتسنيد، وتهدف هذه المعايير إلى ضمان أداء المصرف الخاصة بالعناية الواجبة وليس مجرد الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني، وعدم تلبية هذه المعايير

لفئة معينة من التعرض من شأنه أن يؤدي إلى خصم هذه الفئة؛

5: تسهيلات السيولة في المقارنة المعيارية: معامل التحويل الائتماني لجميع تسهيلات السيولة المؤهلة في إطار المقارنة المعيارية للتسنيد سيتم توحيدها بنسبة 50 % بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق، وحالياً تسهيلات السيولة تحصل على نسبة 20 % في المقارنة المعيارية؛

²⁵ ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير

2014 . ، ص 169 - عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة-، 2013

6: تسهيلات السيولة في مقارنة التصنيف الداخلي: تشير النسخة المنقحة إلى أنه يمكن اعتبار تسهيلات السيولة على أنها تعرض عالي للتسنيذ.

7: تعطيل السوق لتسهيلات السيولة في المقاربتين المعيارية والتصنيف الداخلي: معاملة رأس المال تفضيلية ممنوحة لتسهيلات السيولة المتعلقة بتعطيل السوق في مقارنة المعادلة الإشرافية في مقارنة التصنيف الداخلي قد ألغيت.

ثانياً-التعديلات على إطار مخاطر السوق.

يمكن تلخيص التغييرات في مخاطر السوق فيما يلي²⁶:

مخاطر السوق العامة: المصارف التي تتبنى النموذج الداخلي لاحتساب أعباء رأس المال لمخاطر السوق العامة ستحتاج إلى إضافة Stressed-Var على فترة عشرة أيام بنسبة موثوقية 99 %، على عملية الحساب الحالية، التي تستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر. ونتيجة لذلك ترتفع أعباء رأس المال لمخاطر السوق العامة لتصل إلى ضعف المستويات الحالية، وسوف

يؤثر هذا التعديل في العديد من المصارف، لا سيما أن معظم المصارف الكبيرة والمتوسطة تعتمد النموذج الداخلي لمخاطر السوق العامة.

الخطر المحدد - أعباء الخطر التصاعدي: سوف تخضع المصارف التي تستخدم النموذج الداخلي لقياس الخطر المحدد لخطر تصاعدي، لالتقاط مخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف للمنتجات الائتمانية المتداولة، وتمثل أعباء الخطر التصاعدي قيمة تقديرية لمخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف

لمنتجات الائتمان على مدى رأسمال لعام واحد وهامش موثوقية 99.9 %، مع الأخذ بالاعتبار آفاق

²⁶ بتصرف من: إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات
دليلك إلى التعديلات على بازل لمواجهة الأزمة المالية العالمية - اتحاد المصارف العربية، لبنان 2010-ص 40-42

السيولة للمراكز الفردية أو مجموعة من المراكز .

الخطر المحدد - أعباء رأسمالية لتعرضات التسديد: غالبية التعرضات المسندة في الدفاتر التجارية تستوجب أعباء رأسمالية للخطر المحدد، تركز على الأعباء الرأسمالية نفسها مثل تلك التي تطبق على التعرضات المسندة في الدفاتر المصرفية، ويعطى الاستثناء من هذه المعالجة في تبادلات الترابط التي تستوجب أعباء رأسمالية مختلفة، في حالة المصارف التي تستخدم النموذج الداخلي للخطر المحدد سيسمح

لها أن تدرج تبادلات الترابط في أعباء الخطر التصاعدي.

الخطر المحدد - محافظ الأسهم: في إطار المبادئ الجديدة بالنسبة للبنوك التي تستخدم المقاربة المعيارية للخطر المحدد، سيتم مضاعفة أعباء رأس المال لمحافظ الأسهم المنوعة والسائلة من 4% إلى 8% وبالتالي لن يكون هناك أي تمييز من الناحية الرقابية بين محافظ الأسهم المنوعة والسائلة وبين المحافظ التي لا تملك هذه الخصائص. وبإلغاء الحافز للاحتفاظ بمحفظة أسهم سائلة ومنوعة جيداً، قد تحول المصارف محافظها إلى أسهم أقل سيولة، ولكن تحقق أرباحاً محتملة أعلى خاصة تلك المصارف التي تعتمد أيضاً المقاربة المعيارية لخطر السوق العام، التي تعطي الوزن نفسه لجميع الأسهم.

تقييم اتفاقية بازل الثالثة:

- ◀ تتمثل أهم الإيجابيات لاتفاقية بازل الثالثة بتقليص معدلات وقوع وحدة الأزمات المالية المستقبلية، الزيادة من احتياطات المصارف، ورفع من رأسمالها، إقرار شفافية أكبر في العالم المالي، عبر منح المصارف حوافز لتداول مشتقات دخيلة في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سرّاً بين المؤسسات. إذ تكمن أهمية اتفاقية بازل الثالثة في أنها خلقت فرص كبيرة للبنوك لتعزيز صلابتها وتقوية قدرتها على مواجهة أي ضغوطات مالية واقتصادية مستقبلاً، كما تشدد القواعد من تعريف الأسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي المصارف لاستغلال ثغرات.
- ◀ كما تتمثل أهم السلبات لاتفاقية بازل الثالثة بتقليص الأرباح، فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة، زيادة تكلفة الاقتراض.

المبحث الثاني

الأداء المالي وتقييم الأداء المالي للمصارف

المقدمة:

تعد القوائم المالية محور الإبلاغ الرئيس عن الأداء، فهي تعد الركيزة الأساسية في تقديم معلومات عن أداء الشركات بشكل عام والمصارف بشكل خاص، ورغم أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون أساساً بتوقعاتهم المستقبلية لأداء المصرف، فإن ما يهم أيضاً وبدرجة كبيرة هو أداء المصرف في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل، حيث حظي موضوع الأداء المالي باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، نظراً لأهميته في الوقوف على وضع المصارف من حيث: الربحية، والسيولة، فضلاً عن قدرتها على الاستمرارية وتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافه، حتى يتسنى لها البقاء في سوق تسوده المنافسة المحتدمة.

أولاً: تعريف الأداء المالي:

هو تقنية يستعين بها المديرين من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف المؤسسة²⁷، وبالتالي فهو مقياس لتحديد مدى نجاح الشركات وأن فقدانها للمستوى المطلوب من الأداء المالي يزيد من مخاطر وجودها واستمرارها²⁸

كما يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.²⁹

²⁷ ميلود، زهور، وحلال، نسيم (2015) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجليلي

بونعامه بخميس ملاينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 34

²⁸ صالح، أنس سمير (2015) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن.

²⁹ السقا، منذر صبحي (2016) تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية -

دراسة تطبيقية، رسالة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، ص 93

وهنا ترى الباحثة أن الأداء المالي للمصرف يرتفع كلما أحسن استخدام الموارد بالصورة المثلى، وبالتالي تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات والتمتع بسيولة جيدة وهذا ما يتحقق عند تكامل جميع الجهود لتحقيق هذا الهدف.

* والأداء المالي لديه ركيزتان أساسيتان هما الفعالية والإنتاجية، فالفعالية عملية مقارنة بين الأهداف المراد إنجازها تلك والتي تم إنجازها فعلا، أما الإنتاجية فهي العلاقة بين الأهداف المنجزة والوسائل المستخدمة لبلوغها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

تواجه المؤسسات في أثناء قيامها بنشاطها العديد من التحديات التي قد تعرقل استمرارية نشاطها مما يدفع المتعاملين معها إلى البحث عن مصادر هذه التحديات، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم.

أ- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي³⁰:

مجموعة العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال، بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومنها: الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة، والفوائد المدفوعة على الودائع.

ب- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي³¹:

مجموعة العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة والتي لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل

³⁰ ميلود، زهور، وحلال، نسيم (2015) مرجع سبق ذكره، ص 37
³¹ ميلود، زهور، وحلال، نسيم (2015) مرجع سبق ذكره، ص 37

من تأثيراتها وتشمل: التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة في نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي:

ففي عالم يمتاز بسرعة الاتصال وثورة المعلومات والحاجة إلى المعلومات المختصرة والدقيقة، وظهور مصطلحات حديثة في الأدبيات المالية، يبحث المستثمرون عن المعلومات الحقيقية التي يمكن أن تساعدهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال القوائم المالية المنشورة التي يعتمد عليها في قياس الأداء المالي للمؤسسة

هناك العديد من الجهات التي سوف تستفيد من دراسة الأداء المالي لأي مؤسسة ومهما كان نوعها ومن هذه الجهات ما يلي³²:

- 1- الإدارة: يرغب المدراء بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تحدد الأهداف من خلال الحصص السوقية، النمو في قيمة المبيعات، والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدير ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث إن هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات لا سيما من خلال التقارير المالية السنوية "الميزانية العمومية" و "الأرباح والخسائر".
- 2- حملة الأسهم العادية: وهم المالكون الذين يحق لهم إبداء الرأي والمشورة في اجتماع الهيئة العامة وهم الذين ينتخبون مجلس الإدارة ويخططون لتطوير الشركة.
- 3- حملة الأسهم الممتازة: إن حملة هذا النوع من الأسهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين حيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.
- 4- حملة السندات: إن حملة السندات قد يكونون من الأفراد أو المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، تقييم المؤسسة للموجودات لتغطية ديونهم.
- 5- مانحو الائتمان المصرفي: وهم يتحققون من التغييرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات الشركة أي أنهم يتأكدون في حقيقة الأمر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانة لحقوقهم على الشركة.

³² صالح، أنس سمير (2015) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص 33

6- المحللون، استشاريون، المضاربون في سوق الأسهم: ينصب اهتمام هذه المجموعات على مؤشرات الأداء لغرض الاستثمار في الأسهم وتقييمها بموجب "الميزانية العمومية" مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

رابعاً: طرق كمية لقياس الأداء المالي:

1: طريقة الارتباط والانحدار:

وبهذه الطريقة يتم ترجمة العلاقة بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر بناء على معطيات رقمية إلى علاقة رياضية تحدد طبيعة تلك العلاقة، هل هي علاقة عكسية أو طردية؟ وما هي درجة الارتباط قوية أو ضعيفة؟ وهل العلاقة خطية أم غير خطية بين المتغيرات؟
أ: نموذج الانحدار البسيط.
ب: نموذج الانحدار المتعدد.

2: الأساليب الإحصائية:

وهي طرق تساعد في جدولة وتقدير وتحليل والتنبؤ بسلوك الظاهرة المدروسة ومنها:
أ: الأرقام القياسية.
ب: السلاسل الزمنية.
ج: التمهيد الأسي.

3: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة:

فالقيمة الاقتصادية المضافة هي الفرق بين العائد المحقق وتكلفة الموارد المستخدمة، فهذا المؤشر يقيس القيمة التي حققتها المؤسسة مع الأخذ بالاعتبار تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة المديونية، والقيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية للشركة والرأس المال المستثمر بها، فهذا المؤشر يقيس الفاعلية التشغيلية للمؤسسة انطلاقاً من قدراتها وكفاءاتها.

خامساً: تعريف تقييم الأداء المالي³³:

تقييم الأداء المالي هي عملية قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. كما يعرف تقييم الأداء المالي بأنه³⁴: تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، وذلك من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً؛ لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. كما تم تعريفه بأنه³⁵: عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة أهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع ما كان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

*وهنا ترى الباحثة: أن تقييم الأداء هو عملية رقابة على مدى تحقيق المؤسسة أهدافها الموضوعية من قبل الإدارة وتحديد انحرافها عن تلك الأهداف، وذلك بهدف معالجة ذلك الانحراف والوصول إلى أداء أعلى.

سادساً: أهمية تقييم الأداء المالي:

يحتل تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في جميع المنظمات والمؤسسات إذ إنه يساعد أصحاب المصالح على اتخاذ قراراتهم كما يساعد الشركة على مقارنة الأداء الحالي مع السابق والعمل على تحسينه وتطويره³⁶.

³³ حواش، محمد (2017) أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة المصرف المركزي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 24.

³⁴ زبيدي البشير، (2011) دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 105

³⁵ بلهاشمي جلالى طارق (2006) لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 124

³⁶ صالح، أنس سمير (2015) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص 35.

وتتبع أهمية تقييم الأداء المالي بشكل عام كونه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من زوايا عدة، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، ولا سيما في عملية متابعة أعمالها، وتفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها، وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات، وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للشركة، واستثماراتها وفق الأهداف العامة والإسهام في اتخاذ القرارات السليمة، للحفاظ على بقائها واستمراريتها³⁷.

كما تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في تمكين الشركة من تحقيق أهدافها بأقصى كفاءة ممكنة، وترشيد الطاقات البشرية في المنشأة، فضلاً عن ترشيد الإنفاق، وتزويد المستويات الإدارية كافة بوسائل قياس تكفل قياس الأداء بأفضل الأدوات لاكتشاف الانحرافات، ومعالجتها بأقصى سرعة ممكنة، والكشف عن بعض جوانب الأداء غير الكمية، وهي التي يصعب التعبير عنها كمياً، كالأداء الاجتماعي والتنظيمي، وإسهامها في الحفاظ على البيئة³⁸.

كذلك، فإن تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة يعد مهماً جداً؛ كونه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها، والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها، والتخلص منها أو العمل على تقليصها، وكل ذلك سيسهم في تحسين مستوى أداء المؤسسة، ويعزز من قدرتها التنافسية³⁹.

كما تحظى عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بارزة وكبيرة ومن مستويات مختلفة يمكن إبرازها بما يلي⁴⁰:

- تساعد في الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة، وذلك عن طريق قياس نتائج الأداء الفعلي من مدة إلى أخرى.

³⁷ قلو، رفيق (2011) دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص 35

³⁸ إسماعيل، ربيعة، محمد، كمال (2010) أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ص 11

³⁹ غانم، مروان أحمد، (2000)، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978 - 1998)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص 44.

⁴⁰ حجاج، الهام (2016) دور تقييم الأداء المالي في التننؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية- دراسة حالة BNA وكالة أم البواقي 316، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 13

- تظهر المركز الاستراتيجي للمؤسسة ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها ،ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمؤسسة.
- تساعد في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة.
- تعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للمؤسسة مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيها.

سابعاً: أهداف تقييم الأداء المالي:

- هناك أهداف رئيسة لعملية تقييم الأداء في المؤسسات يمكن إظهارها كما يلي⁴¹:
- متابعة تنفيذ أهداف المؤسسة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً ضمن الخطة المرسومة، ويتم ذلك للاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلاً.
- توفير البيانات والمعلومات عن نتائج أعمال المؤسسة إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاطها لضمان تحقيق الأفضل.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

كما تكمن أهداف عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي⁴²:

- يعد تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية للمؤسسات، حيث يبين نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج.
- إعطاء معلومات دقيقة للقيادة العليا في المؤسسة عن الأوضاع ومستويات الأداء.

⁴¹ حجام، الهام (2016) دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية- دراسة حالة BNA وكالة أم البواقي 316، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص20

⁴² حواش، محمد (2017) أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة المصرف المركزي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 27

- يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل التي تتعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها.

ثامناً: عناصر تقييم الأداء المالي:

- من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي 43 :
- الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات.
- الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداماً قادراً على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.
- الإنتاجية: وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد.
- الجودة: هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة.

تاسعاً: النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

إن اختيار النموذج الأنسب للتقييم هو العامل الأهم في نجاح أي عملية تقييم، وهناك عدة نماذج مستخدمة بالتقييم منها:

النموذج الأول: بطاقة الأداء المتوازن

يقوم هذا النموذج على التداخل بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وربطها بشكل مباشر مع أهداف المؤسسة واستراتيجيتها، إذ يقوم على الموازنة بين النتائج قصيرة الأجل (تشغيلية)، مع نتائج طويلة الأجل (استثمارية)،
إذ إن بطاقة الأداء المتوازن هي نظام لقياس أداء الشركة بشكل متكامل ويعمل بالوقت ذاته كأداة لترجمة استراتيجية الشركة إلى أهداف قابلة للقياس،
ووفقاً لهذا النموذج فإنه يوجد أربعة أبعاد للتقييم:
بعد مالي، بعد العملاء بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو.

⁴³ مسعودي سناء , تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية , دراسة حالة وكالتي BNA & CPA بالوادي بين فترة 2009 – 2012 , ص 28 .

النموذج الثاني: نموذج العائد على الملكية

هذا النموذج يمكن مستخدمو البيانات المالية من الحصول على معلومات يمكن الحصول عليها من القوائم المالية وذلك بتحليل القوائم المالية بعدة طرق:

- التحليل الأفقي: بهذه الطريقة يتم تحليل القوائم المالية بمقارنة عدد من السنوات مع بعضها باختيار أحد هذه السنوات كسنة أساس وتحديد معدل التغير.
- التحليل العامودي: بهذه الطريقة يتم تحليل العلاقة بين بنود القوائم المالية خلال الفترة الزمنية نفسها وذلك باختيار بند رئيس ومقارنة باقي الأرقام كنسبة من هذا الرقم.
- التحليل باستخدام النسب: وهنا يتم استخدام نسب محاسبية مكونة من بنود قوائم مالية ودراسة العلاقة بينهم، ونقسم هذه النسب إلى مجموعتين: مجموعة تقيس العائد والربحية، ومجموعة تقيس المخاطر.

النموذج الثالث: CAMELS

وهو نظام تصنيف دولي خاص بالمصارف، إذ تقوم إدارة المصارف بعملية التقييم من خلال ستة عوامل رئيسية:

كفاية رأس المال- جودة الأصول -الإدارة -جودة الأرباح -السيولة -الحساسية تجاه مخاطر السوق، إذ يقوم النموذج على احتساب متوسط مرجح لنسب جميع المؤشرات وإعطاء المصرف رتبة من 1 إلى 5 تعد الرتبة 1 أعلى تصنيف.

- " وفي بحثنا هذا سيتم الاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم أداء المصارف " *ولهذا النموذج ركيزتين أساسيتين هما: مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة⁴⁴:

أولاً: مؤشرات العائد:

◀ العائد على حقوق الملكية: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أفضل، لأن هذا يعني أن المصرف يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين

-العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / الأموال الخاصة

⁴⁴ (مرجع سابق) مسعودي سناء , تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية , دراسة حالة وكالتي BNA & CPA بالوادي بين فترة 2009 - 2012 , ص45-47 .

◀ العائد على الأصول: يعد هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة ويدل هذا العائد على مدى استغلال المصرف لأصوله في توليد الربح.

-العائد على الأصول = صافي الدخل / الأصول

◀ معدل هامش الربح: يقيس قدرة المصرف على رقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

-معدل هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

◀ معدل منفعة الأصول: تتمثل منفعة الأصل في نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول

-معدل منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

◀ معدل الرفع المالي: يعمل لصالح المصرف حينما تكون الأرباح إيجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

-معدل الرفع المالي = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

ثانياً: مؤشرات المخاطرة:

◀ مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على خفض التزاماته، أو تمويل الزيادة في الأصول الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية، ولا سيما عند صعوبة تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة بسرعة ومن دون خسارة

= الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

◀ مخاطر سعر الفائدة: إن مصدر الربح الأساسي بالنسبة للبنوك التجارية في الأغلب يكون هامش الفائدة، وهو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وبين الفوائد المدفوعة على الودائع وغيرها، ومن هنا أي تغير في أسعار الفوائد في السوق سيؤثر في الفوائد المقبوضة والمدفوعة وهذا يؤثر في الأخير على هامش الفائدة.

= الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول

= الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول

◀ مخاطر الائتمان: يعد منح الائتمان من الأنشطة الرئيسة لأغلب المصارف التجارية والتي قد يواجه بسببها المصرف العديد من المخاطر مثل: مخاطر توقف العميل عن السداد ومخاطر التركيز الائتماني...، وكلها عوامل تؤدي بالمصرف إلى مواجهة صعوبات لتحصيل مستحقاتها.

= مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض

◀ مخاطر رأس المال: وتتمثل في احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للتزامات المصرف

= حقوق الملكية/ الأصول الخطرة

= إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

◀ المخاطر التشغيلية: وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية مثل (إساءة استعمال ممتلكات الدولة أو التحايل عن القانون وغيرها، قد تكون من

طرف المسؤولين عن المصرف أو العاملين فيه) والتي قد تنتج كذلك عن الأنظمة (كالتزوير
والسرقة والجرائم الإلكترونية)، أو الحوادث الخارجية (كوارث طبيعية وغيرها)

= إجمالي المصاريف / عدد الموظفين

المبحث الثالث

الاستقرار المصرفي

المقدمة:

يعد الاستقرار المصرفي مؤشر مهم في آلية عمل المصارف حيث يؤدي دوراً مهماً في تجنب وقوع الأزمات المالية، وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافياً⁴⁵.

أظهرت مختلف التطورات المالية والمصرفية أن نجاح النظام الاقتصادي لأي بلد مرتبط إلى درجة كبيرة بعامل استقرار جهازه المصرفي، حيث يشكل الدعامات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة، وإن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرر المالي وما يرتبط به من حرية تحريك رؤوس الأموال جعل قضية الاستقرار المصرفي تقف على قائمة اهتمامات الأجهزة المصرفية.

أولاً: تعريف الاستقرار المصرفي:

هو الحالة التي تتمتع فيها المصارف بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام دون الحاجة إلى المساعدة الخارجية، ومن مؤشرات الأصول والالتزامات، والائتمان والودائع، ورؤوس الأموال والاحتياطيات وأسعار الفائدة والاستثمارات⁴⁶.

كما يمكن تعريف الاستقرار المصرفي بأنه: الوضع الذي يكون فيه القطاع المصرفي قادراً على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد بحيث يكون قادراً على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات وإعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم⁴⁷.

يمكن اعتبار النظام المصرفي مستقراً إذا ما اتسم بالتسيير الكفء لتوزيع الموارد الاقتصادية، تقييم المخاطر المالية، استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حالة تراكم الاختلالات⁴⁸.

⁴⁵ حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشر، العراق، ص 180

⁴⁶ حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشر، العراق، ص 180

⁴⁷ لحر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 23

⁴⁸ لحر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 23

كما يعرف بأنه قدرة مكونات الجهاز المصرفي على تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم حكومي، بناء على قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات النقدية للوقاية من الأزمات⁴⁹.

- إذ يعد الاستقرار المصرفي أهم أولويات المصارف المركزية، إذ أنها تعتمد على تقوية أداء القطاع المصرفي بالاستناد إلى الممارسات الدولية، وحرصها المستمر على الرقابة والإشراف على عمل المصارف، وذلك كله بهدف الوقاية من أزمة مصرفية شاملة:

إذ تتميز الأزمة المصرفية الشاملة بعنصرين⁵⁰:

- 1: تصيب أغلب المصارف في محيط اقتصادي معين (إفلاس أحد المصارف لا يمثل عدم استقرار الا إذا كان هذا الإفلاس نتيجة افلاس بنك آخر).
- 2: تسبب إعاقة لعملية الوساطة المالية، والتي تمثل تكلفة على الاقتصاد الحقيقي. وبمعنى آخر فإن النظام المصرفي يعد مستقراً طالما لا يعاني من حالة عدم استقرار.

ثانياً: أهمية الاستقرار المصرفي:

يؤدي النظام المصرفي دوراً حاسماً في الاقتصاد من خلال تمكين عملية الوساطة المالية بين المقترضين والمدخرين، وهذا بدوره يضمن كفاءة تخصيص الموارد المالية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المصرفي، وإن الحفاظ على الاستقرار المصرفي هو أحد الأهداف الأولية للبنوك المركزية، حيث تهدف المصارف المركزية إلى الحفاظ على سلامة وصحة المؤسسات المالية ومثانة البنية التحتية المالية ومواجهة الاضطرابات والاختلالات التي تواجه الاقتصاد⁵¹.

تتبع أهمية دراسة مؤشرات الاستقرار المصرفي من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، كما تعد أحد أهم الوسائل المتعارف عليها دولياً لفحص المركز المالي للمصرف، وقدرتها على مواجهة المخاطر

⁴⁹ لحر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي – دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 26

⁵⁰ Centre for Economic Policy “Systemic Risk: A Survey - Olivier Di Bandt & Philipp Hertermann” p:8، London 2001، working paper، Research

⁵¹ حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق، ص 183

المختلفة، وتوفر السيولة لديها، ونتائج أعمالها، كما أنها تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للمخاطر⁵².

ثالثاً: أهداف الاستقرار المصرفي:

تكمن أهداف الاستقرار المصرفي فيما يلي⁵³:

- 1: تضخم منخفض ومستقر: يعد التضخم أحد أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، إذ لا يعد التضخم حالة مرضية إلا إذا تجاوز حدوده.
- 2: مؤسسات وأسواق مالية مستقرة: أن الأسواق المالية هي بالواقع أداة لجمع المدخرات من المؤسسات والأفراد لتمويل الاستثمارات الكبيرة، ومن أجل أن تكون الأسواق المالية مستقرة لا بد من توفر شفافية كاملة بالتعاملات لخلق الثقة وتوفير أجواء مناسبة للاستثمار.
- 3: أسعار فائدة مستقرة: تعد أسعار الفائدة هي المحرك الأساسي لنشاط أي دولة، وتعد من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق، وأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية.
- 4: سعر صرف مستقر: هناك علاقة بين أسعار الصرف وتدفقات رأس المال، ومفادها أن ارتفاع أسعار الفائدة يعمل على جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة، وعليه سوف يرتفع المعروض من العملة الأجنبية بالنسبة إلى العملة المحلية، وهذا بدوره سيرفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ولهذا فإن تدفقات رؤوس الأموال هي التي تؤثر في أسعار الصرف بواسطة أسعار الفائدة التي تعتبر الرباط الأساسي بين هذه العلاقة.
- 5: نمو حقيقي مستقر: يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة التي تبين رفاية الدولة وازدهارها، وتعد التجارة الخارجية هي إحدى القطاعات المهمة التي تسهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي، الأمر الذي يحفز الدول على زيادة إنتاجها على المستوى المحلي والدولي بما يؤدي إلى زيادة دخول الدول وبالتالي الانتعاش الاقتصادي وزيادة معدلات النمو.

⁵² محسن، مها مزر (2019) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2009-2013) مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص 4
⁵³ الفتلاوي، ريام، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، دراسة تطبيقية بالعراق للمدة 2010-2016، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ص 88

رابعاً: مؤشرات الاستقرار المصرفي:

يتوافق تحليل الاستقرار المصرفي إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية للقطاع المصرفي باعتماده على مؤشرات قياسية تشمل مجموعة من النسب، حيث أعد صندوق النقد الدولي مجموعة من المؤشرات الرقابية التي تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي⁵⁴، وتكمن أهمية مؤشرات الاستقرار المصرفي في النقاط الآتية⁵⁵:

- تقييم سلامة النظام المصرفي بناءً على مقاييس كمية وموضوعية.
 - المساعدة على ترسيخ مبدأ الإفصاح والشفافية وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.
 - تعدد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
 - تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً.
 - تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات وتعمل على التقليل من حدتها.
- وفيما يلي أهم المؤشرات التي تدل على استقرار النظام المصرفي وهي⁵⁶:
- الموجودات: حيث تدل على مدى قدرة المقترض على خدمة الدين، كما تحظى الموجودات باهتمام السلطات الرقابية من أجل سلامة ومثانة المصرف، أما إذا كانت الموجودات رديئة فهي تسبب إخفاق المصارف لذلك يتم الاعتماد على الموجودات السليمة لنجاح العمل المصرفي.
 - المطالب: وهي قدرة المصارف على تمويل ميزانيتها بأقل التكاليف الممكنة وتتكون من رأس المال المدفوعات، الاحتياطيات، الودائع والقروض.
 - الائتمان: الثقة التي يعطيها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً وذلك بمنحه مبلغ من المال لغرض استخدامه في عمل معين، خلال فترة زمنية محددة مسبقاً بشروط مقابل عائد مادي يتم الاتفاق عليه، مع أخذ ضمانات كافية تمكن من استرداد القرض في حال توقف العميل عن السداد.
 - الودائع: المبالغ التي يعهد بها الأفراد والمؤسسات إلى المصرف بالمقابل أن يتعهد المصرف برد مبلغ مساو له أو نفسه لدى الطلب أو حسب الشروط التي يتم الاتفاق عليها.

⁵⁴ محسن، مها مزر (2019) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2009-2013) مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

⁵⁵ محسن، مها مزر (2019) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2009-2013) مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص 5

⁵⁶ حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق، ص 185

- رؤوس الأموال والاحتياطيات: تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع المصارف حيث تعتبر رؤوس الاموال والاحتياطيات من أهم الموضوعات للسلطات الرقابية، حيث عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة أبرزها معيار كفاية رأس المال.
- أسعار الفائدة: وهي النسبة التي يتقاضاها المصرف المركزي على القروض التي يقدمها للمصارف التجارية.
- كفاية رأس المال والسيولة: مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.
- الكثافة المصرفية: تقاس من إجمالي عدد فروع المصارف التي لا تفي بحاجة الاقتصاد قياساً بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة أسواق المال والاستثمار، حيث إن علاقة الكثافة المصرفية بتطور القطاع المالي والمصرفي علاقة طردية.
- الديون المتعثرة: القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد أو القروض التي يجد المصرف نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض.
- مؤشر السلامة المالية: يشمل هذا المؤشر معظم مؤشرات السلامة المالية الرئيسية وهي: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة كفاية رأس المال، نسبة صافي القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة ودائع العملاء إلى القروض، نسبة العائد على الأصول، إضافة إلى نسبة هامش الفائدة لإجمالي الدخل، نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، نسبة الرفع المالي، ونسبة السيولة⁵⁷.
- مؤشر التقلبات المالية: يشمل هذا المؤشر أهم المؤشرات الاقتصادية التي تنذر بوجود ضعف مالي وأهمها: معدل التضخم، نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الأصول بالعملة المحلية، رصيد الميزانية العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي⁵⁸.
- مؤشر Z-Score الذي يعتبر من المقاييس الحديثة ومن المؤشرات التي تستخدم من أجل تحديد السلامة والصحة المالية للمصارف ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة العائد على الأصول

⁵⁷ أبو زيتون، عبيد (2019) قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، ص 8

⁵⁸ أبو زيتون، عبيد (2019) قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، ص 8

إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ويتم قسمة الناتج على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول⁵⁹.

- مؤشر الأمان والمخاطرة: يتأتى الأمان من ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها سيتم تسديدها في الوقت المحدد، حيث يتمثل الهدف الأساسي للمصرف تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين، كما تعتبر المخاطر من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها المصارف بالاعتبار عند إتخاذها للقرارات المالية، وتقاس من خلال: قابلية المصرف على رد الودائع، ومعدل حقوق الملكية للأصول الخطرة⁶⁰.

• وفي هذا البحث قمنا باستخدام دالة **Z-SCORE** لقياس الاستقرار المصرفي:

تشير هذه الدالة إلى أن عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصرف يجب أن تهبط بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفذ حقوق الملكية ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية⁶¹.

إذ يقوم بتحديد احتمال إعسار المصرف، بحيث يوجد علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمتها، وهكذا فإن قيمتها المرتفعة تدل على أن المصرف يواجه احتمال إفلاس منخفض والعكس صحيح.

حيث تحسب الدالة كما يلي⁶² : $Z = (k + \mu) / \sigma$

K : هو نسبة رأس المال مجموع مع الاحتياطات إلى إجمالي الأصول.

μ : يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الأصول.

σ : الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد،

⁵⁹ منصور، بشرى يحيى (2018) تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني- دراسة قياسية على المصارف التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013، المجلد التاسع، العدد الأول، اليمن، ص 393

⁶⁰ حمر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي - دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 46

⁶¹ دربور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من المصارف التجارية العمومية والخاصة بالجزائر باستخدام مؤشر z-score للفترة ما بين 2008-2018، ص 52.

⁶² دادي عدون، ناصر وعمي سعيد، حمزة، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستخدام طريقة z-score، ص 24

وتقوم العلاقة بحساب الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية)، ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس. وبهذا يكون هذا المقياس موضوعي للاستقرار كونه مرتبطاً بالعائد ورأس المال.

خامساً: أهم آليات تحقيق استقرار مصرفي:

إن وجود خطة تعمل على التنبؤ بالصدمات والأزمات المالية، مع توفر سياسات وإجراءات مدروسة ومصممة لحماية المصارف لها الدور الأساسي في تحقيق الاستقرار المصرفي، وفيما يلي نعرض أهم إجراءات لتحقيق الاستقرار المصرفي⁶³:

1: التأمين على الودائع: إذ يمثل عنصر الثقة والأمان وذلك لعدة أسباب أولها حماية المودعين تجنباً من السلطات النقدية للضغوطات الاجتماعية، وثانيها هو الإسهام في خفض المخاطر النظامية وحدوث انهيار في النظام المصرفي.

2: الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة: إن إنشاء نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين، وإرساء أسس رقابية موثوقة تعزز الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية، إذ إن التنظيم الاحترازي والإشراف على النظام المصرفي من العوامل الرئيسية التي تسهم في الحد من الإخفاقات والأزمات.

3: دور رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي: متطلبات رأس المال هي من أهم أدوات التنظيم الاحترازي، إذ إنها أداة رقابية بالغة الأهمية، وعنصر فعال ضد إخفاق المصارف إذ يلعب دور وسادة لامتصاص الخسائر، مما استدعى لجنة بازل لوضع قواعد كمية وخصائص معيارية لحساب قيمة رأس المال الواجب تخصيصه لمجابهة المخاطر،

4: المقرض ذو الملجأ الأخير: لقد أثبتت الأزمات والصدمات المصرفية أن المصارف المركزية لها الدور الأساسي في استعادة الاستقرار وإعادة السيولة للمستوى الطبيعي بعد كل أزمة، إذ إن نقص السيولة نقطة انطلاق للاضطرابات المالية التي إذا لم يتم احتوائها بسرعة تتحول إلى أزمة اقتصادية، إلا أن المصارف المركزية سريعا ما تتدخل وحد من تلك الآثار السلبية.

⁶³(مرجع سابق)، دادي عون، ناصر وعمي سعيد، حمزة، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستخدام طريقة z-score، ص 18-22.

سادسا: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في الاستقرار المصرفي الا أن أهمها هي⁶⁴:

- 1: اختلال الاستقرار النقدي: الاستقرار النقدي مؤثر جدا لتحقيق الاستقرار المصرفي، إذ إن الاختلال الذي يصيب الأسعار ومستوى التضخم ينعكس مباشرة على الاستقرار المصرفي.
- 2: التحرر المالي: ان إعطاء الحرية الكبيرة والاستقلالية للمصارف، وإلغاء القيود الضابطة لعملها يعرض النظام المصرفي إلى مخاطر كبيرة وبالتالي عدم الاستقرار.
- 3: الملاءة المالية: وهي من أهم المؤشرات على سلامة الوضع المالي المصرفي، حيث تشير إلى امتلاك المصرف رأس مال قوي قادر على مواجهة المخاطر والتغلب على الأزمات المختلفة التي تواجه المصرف.

⁶⁴ غنيم آلاء , الأدوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي , ص 334 .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

وتشمل الدراسة التطبيقية ما يلي:

المبحث الأول: مجتمع وعينة البحث

المبحث الثاني: أدوات البحث.

المبحث الثالث: تحليل البيانات.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

النتائج والتوصيات:

أ- نتائج البحث.

ب- المقترحات والتوصيات.

ج- محددات البحث، والآفاق المستقبلية للدراسة.

المبحث الأول

مجتمع وعينة البحث

يضم مجتمع الدراسة يضم المصارف الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً، أما عينة الدراسة فقد ضمت المصارف الخاصة التقليدية والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً، حيث تم استثناء المصارف الخاصة الإسلامية نظراً لخصوصيتها من حيث تطبيق اتفاقيات بازل.

ملاحظة: نظراً لعدم صدور قرار من المصرف المركزي السوري حول تطبيق نسب السيولة التي تخص بازل الثالثة،

تم تطبيق قرار المصرف المركزي العراقي:

"الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل الثالثة المتضمنة اعتماد كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

المبحث الثاني

أدوات البحث

قامت الباحثة باتباع أسلوب التحليل الكمي (القياسي) لغرض بيان تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة بالاعتماد على نماذج بيانات ال Panel (Panel Data) نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل، وتبرز أهمية استخدامها، لأنها تراعي ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف بين مفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، لأن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة، فضلاً عن تلك العوامل التي تنفرد وتتغير عبر الزمن.

وتم الاختيار بين نماذج بيانات ال Panel الثلاثة التالية وهي:

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM) (Pooled Regression Model)

2. نموذج الآثار الثابتة (FEM) (Fixed Effects Model)

3. نموذج الآثار العشوائية (REM) (Random Effects Model).

*وللتوصل إلى النموذج الأكثر ملاءمةً لبيانات البحث والذي يعطي

نتائج صحيحة ودقيقة تم تطبيق اختبار Likelihood Ratio للاختيار

بين (PRM) و (FEM) ومن ثم اختبار (Hausman)، ويستخدم من

أجل الاختيار بين (REM) و (FEM).

تم تحليل البيانات الخاصة بالدراسة (نماذج ال Data Panel) باستخدام برنامج E-views الإصدار العاشر.

وفيما يلي الأدوات والأساليب الإحصائية التي تم تطبيقها على البيانات:

- الإحصاءات والمؤشرات الوصفية للمتغيرات المدروسة (مقاييس النزعة المركزية والتشتت).
- دراسة مصفوفة الارتباط للمتغيرات المدروسة.
- دراسة نماذج انحدار ال Panel Data وفق كل من (الانحدار التجميعي - التأثيرات الثابتة -

التأثيرات العشوائية).

• اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين النماذج المدروسة.

• اختبار Hausman للمفاضلة بين النماذج المدروسة

متغيرات البحث:

جدول 1 متغيرات البحث

اتفاقية بازل الثالثة	X
معدل كفاية رأس المال	X1
نسبة الرافعة المالية	X2
نسبة تغطية السيولة	X3
نسبة صافي التمويل المستقر	X4
الأداء المالي	Y ₁
مؤشرات العائد	Y _{1,1}
العائد على حقوق الملكية	Y _{1,1,1}
العائد على الأصول	Y _{1,1,2}
معدل هامش الربح	Y _{1,1,3}
معدل منفعة الأصول	Y _{1,1,4}
معدل الرفع المالي	Y _{1,1,5}
مؤشرات المخاطرة	Y _{1,2}
مخاطر السيولة	Y _{1,2,1}
مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالأصول الحساسة	Y _{1,2,2,1}
مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة	Y _{1,2,2,2}
مخاطر الائتمان	Y _{1,2,3}
مخاطر رأس المال مقاساً بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة	Y _{1,2,4,1}
مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	Y _{1,2,4,2}
مخاطر التشغيل	Y _{1,2,5}
الاستقرار المالي	Y ₂

المبحث الثالث

تحليل البيانات

أولاً: الإحصاء الوصفي:

تم استخدام بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت كالمتوسط الحاسبي، الوسيط، الانحراف المعياري لكل من المتغيرات المدروسة بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات. ملاحظة: جميع الرسوم البيانية موجودة بالملحق الأول. وفيما يلي النتائج الموضحة لذلك:

1: اتفاقية بازل الثالثة:

فيما يلي جدول مخرجات برنامج ال E-Views توضح الإحصاءات الوصفية لكل متغير من المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة:
جدول 2 بيانات الإحصاءات الوصفي للمتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة

	معدل كفاية رأس المال	نسبة الرافعة المالية	نسبة تغطية السيولة	نسبة صافي التمويل المستقر
Mean	0.57%	0.24%	2.00%	2.42%
Maximum	3.14%	0.77%	5.49%	5.89%
Minimum	0.18%	0.08%	1.00%	1.00%
Std. Dev.	0.77%	0.17%	1.06%	1.02%
Jarque-Bera	78.97	44.51	34.46	14.98
Probability	0.00	0.00	0.00	0.00

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق عدة أمور أهمها:

1. تراوحت قيم معدل كفاية رأس المال بين (0.18%) و(3.14%) بمتوسط (0.57%) وانحراف

(0.77%)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى

(0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

2. تراوحت قيم نسبة الرافعة المالية بين (0.08%) و(0.77%) بمتوسط (0.24%) وانحراف

(0.17%)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى

(0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

3. تراوحت قيم نسبة تغطية السيولة بين (1%) و(5.49%) بمتوسط (2%) وانحراف

(1.06%)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى

(0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

4. تراوحت قيم نسبة صافي التمويل المستقر بين (1%) و(5.89%) بمتوسط (2.42%)

وانحراف (1.02%)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي

إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

2: الأداء المالي (مؤشرات العائد):

فيما يلي جدول مخرجات برنامج ال E-Views توضح الإحصاءات الوصفية لكل متغير من

المتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات العائد):

جدول 3 بيانات الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات العائد)

	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	معدل هامش الربح	معدل منفعة الأصول	معدل الرفع المالي
Mean	0.25	0.07	0.34	0.10	5.15
Maximum	0.80	0.48	0.98	0.49	10.16
Minimum	-0.18	-0.03	-2.18	0.02	1.35
Std. Dev.	0.31	0.12	0.59	0.11	2.34
Jarque-Bera	4.31	30.73	124.14	22.38	1.24
Probability	0.12	0.00	0.00	0.00	0.54

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق عدة أمور أهمها:

1. تراوح العائد على حقوق الملكية بين (-0.18) و(0.80) بمتوسط (0.25) وانحراف (0.31)، وهي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.12) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)
2. تراوح العائد على الأصول بين (-0.03) و(0.48) بمتوسط (0.07) وانحراف (0.12)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)
3. تراوح معدل هامش الربح بين (-2.18) و(0.98) بمتوسط (0.34) وانحراف (0.59)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)
4. تراوح معدل منفعة الأصول بين (0.02) و(3.14) بمتوسط (0.01) وانحراف (0.11)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)
5. تراوح معدل الرفع المالي بين (1.35) و(10.16) بمتوسط (5.15) وانحراف (1.24)، وهي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.54) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

3: الأداء المالي (مؤشرات المخاطرة):

فيما يلي جدول مخرجات برنامج ال E-Views توضح الإحصاءات الوصفية لكل متغير من المتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات المخاطرة):
جدول 4 بيانات الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات المخاطرة)

	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة a^1	مخاطر سعر الفائدة b^2	مخاطر الائتمان	مخاطر رأس المال a^3	مخاطر رأس المال b^4	مخاطر التشغيل
Mean	0.60	0.87	0.71	0.18	0.95	0.25	16,335,167
Maximum	0.82	0.99	0.85	0.37	4.28	0.74	53,264,679
Minimum	0.17	0.74	0.25	0.04	0.05	0.10	4,309,528
Std. Dev.	0.16	0.05	0.16	0.10	1.00	0.16	12,612,045
Jarque-Bera	8.14	0.89	29.25	1.83	45.29	30.30	18.24
Probability	0.02	0.64	0.00	0.40	0.00	0.00	0.00

¹ مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالأصول الحساسة
² مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق عدة أمور أهمها:

1. تراوحت قيم مخاطر السيولة بين (0.17) و(0.82) بمتوسط (0.6) وانحراف (0.16)، وهي

بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.02) وهي أصغر من

مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

2. تراوحت قيم مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالأصول الحساسة بين (0.74) و(0.99) بمتوسط

(0.87) وانحراف (0.05)، وهي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value

تساوي إلى (0.64) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

3. تراوحت قيم مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة بين (0.25) و(0.85) بمتوسط

(0.71) وانحراف (0.16)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value

تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

4. تراوحت قيم مخاطر الائتمان بين (0.04) و(0.37) بمتوسط (0.18) وانحراف (0.1)، وهي

بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.40) وهي أكبر من

مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

5. تراوحت قيم مخاطر رأس المال مقاساً بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة بين (0.05)

و(4.28) بمتوسط (0.95) وانحراف (1)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة

P-Value تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

6. تراوحت قيم مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بين (0.10) و(0.74) بمتوسط (0.25) وانحراف (0.16)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

7. تراوحت قيم مخاطر التشغيل بين (4,309,528) و(53,264,679) بمتوسط (16,335,167) وانحراف (12,612,045)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

4: الاستقرار المالي:

فيما يلي جدول مخرجات برنامج ال E-Views توضح الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع الاستقرار المالي:
جدول 5 بيانات الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع الاستقرار المالي

	Y2
Mean	1.60
Maximum	3.17
Minimum	0.59
Std. Dev.	0.79
Jarque-Bera	2.66
Probability	0.26

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق عدة أمور أهمها أن قيم الاستقرار المالي تراوحت بين (0.59) و(3.17) بمتوسط (1.60) وانحراف (0.79)، وهي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذ أن قيمة P-Value تساوي إلى (0.26) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

ثانياً: تحليل الارتباط:

تحليل الارتباط يعني دراسة العلاقة بين متغيرين، والهدف الأساسي له هو تحديد مدى درجة العلاقة بين المتغيرات، من صفر (لا يوجد ارتباط no Correlation) إلى الارتباط الكامل (Perfect Correlation).

ويمكن تحديد الارتباط بين متغيرين من خلال استخدام مجموعة من الإحصاءات تعرف باسم معاملات الارتباط ومعامل الارتباط هو رقم يلخص التحسن في تنبؤ القيم المتغير الأول على أساس معرفة قيم المتغير الثاني، فكلما ارتفع المعامل قوي الارتباط، ومن ثم تحسنت قدرتنا التنبؤية أو التفسيرية. وتتراوح معاملات الارتباط بين صفر وواحد (أو -1)، وتشير القيم التي تقترب من 1 إلى وجود ارتباط قوي نسبياً أما تلك التي تقترب من صفر فتشير إلى ارتباط ضعيف نسبياً.. إضافة إلى حجم الارتباط يهتم الباحث بمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين فهل هي علاقة طردية أو عكسية؟ وأخيراً يهتم الباحث باختبارات الدلالة الإحصائية وهي الاختبارات التي توضح مدى إحصائية الارتباط أي أن يكون ارتباط ذو دلالة إحصائية.

إن قيمة معامل الارتباط محصورة في الفترة المغلقة [-1، 1] وتتحدد نوعية الارتباط من الجدول التالي:

جدول 6 مستويات الارتباط

نوع الارتباط	قيمة معامل الارتباط
ارتباط منعدم	صفر
ارتباط عكسي ضعيف	من صفر إلى أقل من -0.4
ارتباط عكسي متوسط	من -0.4 إلى أقل من -0.7
ارتباط عكسي قوي	من -0.7 إلى أقل من -1
ارتباط طردي ضعيف	من صفر إلى أقل من 0.4
ارتباط طردي متوسط	من 0.4 إلى أقل من 0.7
ارتباط طردي قوي	من 0.7 إلى أقل من 1+
ارتباط طردي تام	1+

سيتم استخدام اختبار Spearman للبحث في قيم معاملات الارتباط ومعنويتها، فيما يلي جدول من مخرجات برنامج E-Views يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات (ستعلق فقط على النتائج الإحصائية)

الأداء المالي (مؤشرات العائد):

فيما يلي مخرجات برنامج ال E-Views توضح نتائج ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة مع كل متغير من المتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات العائد):

جدول 7 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة والمتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات العائد)

مؤشرات العائد Covariance Analysis: Spearman rank-order				
	معدل كفاية رأس المال	نسبة الرافعة المالية	نسبة تغطية السيولة	نسبة صافي التمويل المستقر
العائد على حقوق الملكية	0.153	0.165	0.303	-0.185
Probability	0.402	0.366	0.092	0.310
العائد على الأصول	0.356	0.451	0.496	-0.086
Probability	0.045	0.010	0.004	0.638
معدل هامش الربح	0.333	0.388	0.449	-0.089
Probability	0.063	0.028	0.010	0.626
معدل منفعة الأصول	0.208	0.372	0.349	-0.089
Probability	0.254	0.036	0.051	0.627
معدل الرفع المالي	-0.603	-0.964	-0.598	-0.219
Probability	0.000	0.000	0.000	0.229

التعليق على النتائج:

من الجدول السابق نلاحظ عدة أمور أهمها:

• يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع

(العائد على الأصول) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.36، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة

إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.04 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد

0.05

• يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع

(معدل الرفع المالي) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.60، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة

إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.04 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد
0.05

• يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (العائد على الأصول) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.45، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

• يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابعين (معدل هامش الربح، معدل منفعة الأصول) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.39، 0.37 على التوالي وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.02، 0.03 على التوالي وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

• يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (معدل الرفع المالي) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.96، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

• يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابعين (معدل العائد على الأصول، معدل هامش الربح) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.60، 0.45 على التوالي وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.00، 0.01 على التوالي وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

• يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (معدل الرفع المالي) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.60، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

الأداء المالي (مؤشرات المخاطرة):

فيما يلي مخرجات برنامج ال E-Views توضح نتائج ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة مع كل متغير من المتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات المخاطرة):

جدول 8 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة والمتغيرات التابعة الخاصة بالأداء المالي (مؤشرات المخاطرة)

مؤشرات المخاطرة Covariance Analysis: Spearman rank-order				
	معدل كفاية رأس المال	نسبة الرافعة المالية	نسبة تغطية السيولة	نسبة صافي التمويل المستقر
مخاطر السيولة	-0.415	-0.731	-0.350	-0.199
Probability	0.018	0.000	0.0495	0.276
مخاطر سعر الفائدة ^{1a}	0.066	-0.179	0.134	-0.057
Probability	0.718	0.326	0.463	0.756
مخاطر سعر الفائدة ^{2b}	-0.630	-0.861	-0.658	-0.192
Probability	0.000	0.000	0.000	0.293
مخاطر الائتمان	-0.016	0.070	0.118	0.313
Probability	0.930	0.703	0.519	0.019
مخاطر رأس المال ^{3a}	0.200	0.233	-0.072	0.162
Probability	0.272	0.199	0.694	0.376
مخاطر رأس المال ^{4b}	0.601	0.967	0.595	0.230
Probability	0.000	0.000	0.000	0.205
مخاطر التشغيل	0.049	0.183	0.259	-0.162
Probability	0.788	0.316	0.153	0.375

1 مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالأصول الحساسة
2 مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة
3 مخاطر رأس المال مقاساً بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة
4 مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

التعليق على النتائج:

من الجدول السابق نلاحظ عدة أمور أهمها:

- يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغيرين التابعين

(مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) إذ

بلغت قيمة معامل الارتباط -0.42 ، -0.63 على التوالي وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.01 ، 0.00 على التوالي وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.60 ، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.04 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابعين (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.73 ، -0.86 على التوالي وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- يوجد ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.97 ، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.66 ، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.60 وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- يوجد ارتباط عكسي ضعيف بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (مخاطر السيولة) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.35، وهو ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية حيث أن قيمة P-Value المقابلة 0.049 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.050

الاستقرار المالي:

فيما يلي مخرجات برنامج ال E-Views توضح نتائج ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة مع المتغير التابع الاستقرار المالي:

جدول 9 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة والمتغير التابع الاستقرار المالي

الاستقرار المالي Covariance Analysis: Spearman rank-order				
	معدل كفاية رأس المال	نسبة الرافعة المالية	نسبة تغطية السيولة	نسبة صافي التمويل المستقر
الاستقرار المالي	0.032459	-0.030903	0.246653	0.134788
Probability	0.8600	0.8667	0.1735	0.4620

التعليق على النتائج:

من الجدول السابق نلاحظ عدة أمور أهمها أنه لا يوجد ارتباط بين أي من المتغيرات المستقلة الخاصة باتفاقية بازل الثالثة والمتغير التابع الاستقرار المالي.

ثالثاً: نماذج ال Panel Data

بغرض تحقيق أهداف وفرضيات الدراسة تم استخدام نماذج بيانات ال Panel Data، ولكن قبل الشروع في بناء النماذج لابد من التطرق إلى الجانب النظري لهذه النماذج وتوضيح أهمية النماذج وكيفية بنائها.

تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات ال Panel):

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. 65 تكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية متوازنة "Balanced Panel Data" إذا كانت المشاهدات المقطعية جميعها مقاسة لنفس الفترة الزمنية لكل الأفراد وهي حالة الدراسة الحالية، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية المقاسة من فرد الآخر تكون البيانات غير متوازنة "Unbalanced Panel Data". بشكل عام يمكن كتابة نموذج بيانات ال Panel كما يلي:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

معادلة 1 النموذج العام ال Panel Data

حيث أن:

y_{it} : تمثل قيمة المتغير التابع للملاحظة i عند الفترة الزمنية t .

$\beta_{0(i)}$: تمثل قيمة نقطة تقاطع مستوي معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع عند الملاحظة i .

β_j : تمثل قيمة معلمة الانحدار الخاصة بالمتغير المستقل j .

$x_{j(it)}$: تمثل قيمة المتغير المستقل j للملاحظة i عند الفترة الزمنية t .

ε_{it} : تمثل قيمة الخطأ في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t .

$i = 1, 2, \dots, N$: تشير إلى رمز الوحدات المقطعية.

$t = 1, 2, \dots, T$: تشير إلى رمز الفترات الزمنية.

$j = 1, 2, \dots, K$: تشير إلى رمز المتغيرات المستقلة.

⁶⁵ زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (21)، ص 272

النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Regression Model (PRM)) :66:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات β_0, β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (أي يهمل تأثير للزمن)، ويكتب بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

معادلة 2 نموذج الانحدار التجميعي العام

حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة.

نموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed Effects Model (FEM)) :67:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع $\beta_0(i)$ ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن النموذج يتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

معادلة 3 نموذج التأثيرات الثابتة العام

حيث أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ ، $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$.

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3) وللإسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تُستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تُستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares IFRS15 Variable Model)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

⁶⁶ زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 21، 2012، ص 5-9.

⁶⁷ مجدي الشرجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

معادلة 5: معادلة 4 بعد المعالجة

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM): 68

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} وذ توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوٍ لـ σ_ε^2 ، ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه، في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ : أي:

$$\beta_0(i) = \mu + V_i, \quad i = 1, 2, \dots, N$$

ويكون نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^K \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, T$$

معادلة 6 نموذج التأثيرات العشوائية العام

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i .

المفاضلة بين النماذج:

- للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نعتمد على اختبار

Likelihood Ratio حيث ينص فرضه الصفري على أن النموذج الأفضل هو الانحدار

التجميعي

68 عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل Panel، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010، ص 19

- تتم المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ونعتمد في ذلك على اختبار Hausman.

اختبار Hausman:69

يستخدم في حالة اختيار نموذج التأثيرات الثابتة من اختبار Likelihood Ratio وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة، ولكن مقدرتا التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، ويتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K. ويعطى اختبار Hausman العلاقة التالية:

$$W = (\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS}) [Var(\hat{b}_{lsdv}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

معادلة 7 علاقة Hausman

حيث أن: $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. و $var(\hat{b}_{lsdv}) - var(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

وتكون الفرضيات كما يلي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للبيانات المدروسة.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للبيانات المدروسة.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (k) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق (P-value) فإذا كانت (P-value) للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد نرفض الفرضية الصفرية.

ثالثاً: تحليل الأثر:

يتم دراسة الأثر بعد التأكد من وجود علاقة ارتباط احصائية بين المتغيرات المدروسة، لذا سنقتصر على دراسة الأثر على المتغيرات التي ترتبط ارتباطاً معنوياً أي سنقتصر على دراسة الأثر للمتغيرات وفق الجدول التالي:

⁶⁹ عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل Panel، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، العدد 1، ص 25.

نسبة تغطية السيولة	نسبة الرافعة المالية	معدل كفاية رأس المال	
✓	✓	✓	العائد على الأصول
✓	✓	-	معدل هامش الربح
-	✓	-	معدل منفعة الأصول
✓	✓	✓	معدل الرفع المالي
✓	✓	✓	مخاطر السيولة
✓	✓	✓	مخاطر سعر الفائدة b^1
✓	✓	✓	مخاطر رأس المال b^2
¹ مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة ² مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول			

ملاحظة 2: جميع الجداول الخاصة بتحليل الأثر موجودة بالملحق الثاني.

1: أثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز العائد على الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 11 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار

التجميعي لأثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز العائد على الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.02$ وهي أصغر من مستوى الدلالة

المعتمد 0.05

إن معامل الانحدار الداخلي في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.02

وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.14 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 14% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 12 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز العائد على الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.03$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.56 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 56% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 13 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز العائد على الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.03$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.01 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.14 أى أن المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 14% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (العائد على الأصول).

المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت:

جدول رقم 14 من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.08 أى أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج الانحدار التجميعى. وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: العائد على الأصول} = C(1) + C(2) * \text{معدل كفاية رأس المال}$$

$$\text{معادلة 8 معادل التقدير ل (العائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال)}$$

$$\text{المعاملات المستبدلة: العائد على الأصول} = -0.32 + 0.70 * \text{معدل كفاية رأس المال}$$

$$\text{معادلة 9 المعاملات المستبدلة (العائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال)}$$

ما يعنى أنه كلما تغير المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (العائد على الأصول) بمقدار 0.70

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) فى تعزيز المتغير التابع (العائد على الأصول) وفق نموذج الانحدار التجميعى بمعامل أثر مساوى إلى 0.70

2: أثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز معدل الرفع المالي

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول 15 في الملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز معدل الرفع المالي:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.22$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد

بلغت 0.22 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول 16 في الملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز معدل الرفع المالي:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.22$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

إن معامل الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.13 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات العشوائية:

فيما يلي جدول من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل كفاية رأس المال في تعزيز معدل الرفع المالي:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.25$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج غير معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.24 وهى أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أن النماذج الثلاثة غير احصائية ما يعنى أنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) فى المتغير التابع (معدل الرفع المالى)

3: أثر معدل كفاية رأس المال فى تخفيض مخاطر السيولة

نموذج الانحدار التجميعى:

جدول رقم 18 بالملحق الثانى يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعى لأثر معدل كفاية رأس المال فى تخفيض مخاطر السيولة:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوى ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهى أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.65 أى أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 65% من إجمالى التباينات الحاصلة فى المتغير

التابع (مخاطر السيولة).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 19 بالملحق الثانى يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر معدل كفاية رأس المال فى تخفيض مخاطر السيولة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.90 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 90% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير

التابع (مخاطر السيولة).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 20 بالملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات

العشوائية لأثر معدل كفاية رأس المال فى تخفيض مخاطر السيولة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.45 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 45% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير

التابع (مخاطر السيولة).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 21 بالملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة الفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 22 بالملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة الفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.36 أي أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية

وفيما يلي النموذج الموافق:

معادلة التقدير:

$$\text{مخاطر السيولة} = C(1) + C(2) * \text{معدل كفاية رأس المال} + [CX=R]$$

معادلة 10 معادل التقدير (مخاطر السيولة، معدل كفاية رأس المال)

المعاملات المستبدلة

$$\text{مخاطر السيولة} = 70.0 - 0.18 * \text{معدل كفاية رأس المال} + [CX=R]$$

معادلة 11 المعاملات المستبدلة (مخاطر السيولة، معدل كفاية رأس المال)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (مخاطر السيولة) بمقدار 0.18

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر السيولة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى -0.18

4: أثر معدل كفاية رأس المال في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 23 من الملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر معدل كفاية رأس المال في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.82 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 82% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير

التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 24 من الملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر معدل كفاية رأس المال في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $0.00 = \text{Prob}(F\text{-statistic})$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.92 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 92% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير

التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 25 بالملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات

العشوائية لأثر معدل كفاية رأس المال فى تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $0.00 = \text{Prob}(F\text{-statistic})$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.69 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 69% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير

التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 26 بالملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة الفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 27 بالملحق الثاني يمثل مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة الفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.17 أي أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

وفيما يلي النموذج الموافق:

معادلة التقدير: مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة = $C(1) + C(2) * \text{معدل كفاية رأس المال} + [CX=R]$

معادلة 12 معادل التقدير (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، معدل كفاية رأس المال)

المعاملات المستبدلة: مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة = $0.82 - 0.19 * \text{معدل كفاية رأس المال} + [CX=R]$

معادلة 13 المعاملات المستبدلة (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، معدل كفاية رأس المال)

معادلة 13 المعاملات المستبدلة (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، معدل كفاية رأس المال)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) بمقدار -0.19

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى -0.19

5: أثر معدل كفاية رأس المال في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي

الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 28 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر معدل كفاية رأس المال في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.83 أي أن المتغير المستقل (معدل كفاية

رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 83% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير

التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 29 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر معدل كفاية رأس المال في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.95 أى أن المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 95% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 30 بالملحق الثانى من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل كفاية رأس المال فى مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوى ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهى أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.70 أى أن المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) استطاع أن يفسر ما نسبته 70% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت:

جدول رقم 31 بالملحق الثانى من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 32 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.25 أي أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

وفيما يلي النموذج الموافق:

معادلة التقدير: رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$C(1) + C(2) * \text{معدل كفاية رأس المال} + [CX=R]$$

معادلة 14 معادل التقدير (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، معدل كفاية رأس المال)

المعاملات المستبدلة: رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$0.13 + 0.21 * \text{معدل كفاية رأس المال} + [CX=R]$$

معادلة 15 المعاملات المستبدلة (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، معدل كفاية رأس المال)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) بمقدار 0.21

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى 0.21

6: أثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز العائد على الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 33 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز العائد على الأصول:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.23 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 23% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 34 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز العائد على الأصول:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.68 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 68% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 35 بالملاحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز العائد على الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.23 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 23% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

فيما يلي جدول من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.01 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

فيما يلي جدول من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: العائد على الأصول} = C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 16 معادل التقدير (العائد على الأصول، نسبة الرافعة المالية)

$$\text{المعاملات المستبدلة: العائد على الأصول} = -0.42 + 2.09 * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 17 المعاملات المستبدلة (العائد على الأصول، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (العائد على الأصول) بمقدار 2.09

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (العائد على الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساو إلى 2.09

7: أثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل هامش الربح

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 38 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار

التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل هامش الربح:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.059$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.050

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد

بلغت 0.059 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 39 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل هامش الربح: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.01$. وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.
- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.62 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 62% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (معدل هامش الربح).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 40 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل هامش الربح: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أنه على الرغم من أن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% إلا أن نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.054$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.050

مما سبق وجدنا أن النموذج الوحيد المعنوي هو نموذج التأثيرات الثابتة لذا لا داعي للمفاضلة بين النماذج، وفيما يلي النموذج الموافق للتأثيرات الثابتة:

$$\text{معدل هامش الربح} = C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 18 معادل التقدير ل (معدل هامش الربح، نسبة الرافعة المالية)

المعاملات المستبدلة: معدل هامش الربح = $0.09 - 10.12 + \text{نسبة الرافعة المالية} \times [CX=F]$

معادلة 19 المعاملات المستبدلة (معدل هامش الربح، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (معدل هامش الربح) بمقدار 10.12

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (معدل هامش الربح) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساو إلى 10.12

8: أثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل منفعة الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 41 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل منفعة الأصول:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.01$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.01 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.19 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 19% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(معدل منفعة الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 42 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل منفعة الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.68 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 68% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(معدل منفعة الأصول).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 43 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل منفعة الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.01$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.29 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 29% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (معدل منفعة الأصول).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 44 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.01 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 45 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: معدل منفعة الأصول} = C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 20 معادل التقدير (معدل منفعة الأصول، نسبة الرافعة المالية)

$$\text{المعاملات المستبدلة: معدل منفعة الأصول} = -0.39 + 2.11 * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 21 المعاملات المستبدلة (معدل منفعة الأصول، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (معدل منفعة الأصول) بمقدار 2.11

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (معدل منفعة الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساو إلى 2.11

9: أثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل الرفع المالي

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 46 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل الرفع المالي: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.04$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.04 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.12 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 12% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(معدل الرفع المالي).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 47 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل الرفع المالي:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أنه على الرغم من أن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.03 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% إلا أن نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.10$. وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 48 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل الرفع المالي:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.049$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.050

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.04 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.12 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 12% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (معدل الرفع المالي).

مما سبق وجدنا أن النموذج الانحدار التجميعي معنوي، لكن نموذج التأثيرات الثابتة غير معنوي لذا لا ضرورة لإجراء اختبار Likelihood Ratio، وبما أنه اختبار Hausman لا يتم إجراءه إلا إذا تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة فلن نتطرق إليه، وفيما يلي النموذج الموافق للتأثيرات الثابتة:

معادلة التقدير: معدل الرفع المالي = $C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية}$

معادلة 22 معادل التقدير (معدل الرفع المالي، نسبة الرافعة المالية)

المعاملات المستبدلة: معدل الرفع المالي = $35.42 - 119.79 * \text{نسبة الرافعة المالية}$

معادلة 23 المعاملات المستبدلة (معدل الرفع المالي، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (معدل الرفع المالي) بمقدار 119.79

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (معدل الرفع المالي) وفق نموذج الانحدار التجميعي بمعامل أثر مساو إلى 119.79 ويتم رفض الفرضية البحثية القائلة بأن الأثر إيجابي إذ تبين بعد الدراسة أنه سلبي.

10: أثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 49 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.77 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 77% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر السيولة).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 50 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.95 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 95% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر السيولة).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 51 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.68 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 68% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (مخاطر السيولة).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 52 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 53 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.20 أي أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: مخاطر السيولة} = C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=R]$$

معادلة 24 معادل التقدير لـ (مخاطر السيولة، نسبة الرافعة المالية)

$$\text{المعاملات المستبدلة: مخاطر السيولة} = 0.81 - 0.89 * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=R]$$

معادلة 25 المعاملات المستبدلة (مخاطر السيولة، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (مخاطر السيولة) بمقدار -0.89

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر السيولة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى -0.89

11: أثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 54 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.92 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 92% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 55 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.99 أى أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 99% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 56 بالملحق الثانى من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية فى تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوى ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهى أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.88 أى أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 88% من إجمالي التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت:

جدول رقم 57 بالملحق الثانى من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أى أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 58 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.02 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة} = C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية} \\ [CX=F] +$$

معادلة 26 معادل التقدير لـ (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، نسبة الرافعة المالية)

$$\text{المعاملات المستبدلة: مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة} = 0.99 - 1.16 * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 27 المعاملات المستبدلة (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) بمقدار -1.16

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى -1.16

12: أثر نسبة الرافعة المالية في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي

الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 59 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة الرافعة المالية في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلة في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.97 أي أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة

المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 97% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 60 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.99 أى أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 99% من إجمالى التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالى حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 61 بالملحق الثانى من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية فى مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالى حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوى ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهى أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوى لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهى أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 • قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوى 0.95 أى أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) استطاع أن يفسر ما نسبته 95% من إجمالى التباينات الحاصلة فى المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالى حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول).

المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت:

جدول رقم 62 بالملحق الثانى من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجى الانحدار التجميعى والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 63 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman:

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.04 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وفيما يلي النموذج الموافق:

معادلة التقدير: مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$C(1) + C(2) * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 28 معادل التقدير (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة الرافعة المالية)

المعاملات المستبدلة: مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$-0.01 + 1.11 * \text{نسبة الرافعة المالية} + [CX=F]$$

معادلة 29 المعاملات المستبدلة (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة الرافعة المالية)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) بمقدار 1.11

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساو إلى 1.11

13: أثر نسبة تغطية السيولة في تعزيز العائد على الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 64 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة تغطية السيولة في تعزيز العائد على الأصول:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.02$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.16 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية

السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 16% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(العائد على الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 65 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز العائد على الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.88$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد

بلغت 0.09 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 66 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز العائد على الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.02$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.047 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.16 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية

السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 16% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(العائد على الأصول).

مما سبق وجدنا أن النموذج الانحدار التجميعي معنوي، لكن نموذج التأثيرات الثابتة غير معنوي لذا لا داعي لإجراء اختبار Likelihood Ratio، وبما أنه اختبار Hausman لا يتم إجراءه إلا إذا تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة فلن نتطرق إليه، وفيما يلي النموذج الموافق للتأثيرات الثابتة:

وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: العائد على الأصول} = C(1) + C(2) * \text{نسبة تغطية السيولة}$$

معادلة 30 معادل التقدير (العائد على الأصول، نسبة تغطية السيولة)

$$\text{المعاملات المستبدلة: العائد على الأصول} = -0.01 + 0.04 * \text{نسبة تغطية السيولة}$$

معادلة 31 المعاملات المستبدلة (العائد على الأصول، نسبة تغطية السيولة)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع

(العائد على الأصول) بمقدار 0.04

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (العائد على الأصول) وفق نموذج الانحدار التجميعي بمعامل أثر مساوي إلى 0.04

14: أثر نسبة تغطية السيولة في تعزيز معدل هامش الربح

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة تغطية السيولة في تعزيز معدل هامش الربح:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.052$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.050

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.052 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 68 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل هامش الربح:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.49$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد

بلغت 0.14 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 69 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل هامش الربح:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.052$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.050

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.06 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أن النماذج الثلاثة غير احصائية ما يعني أنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع (معدل هامش الربح)

15: أثر نسبة تغطية السيولة في تعزيز معدل الرفع المالي

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 60 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة تغطية السيولة في تعزيز معدل الرفع المالي:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.21$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.050

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.21 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 71 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل الرفع المالي:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.40$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد

بلغت 0.82 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 72 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تعزيز معدل الرفع المالي:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار غير معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.22$ وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.050

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.22 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أن النماذج الثلاثة غير احصائية ما يعني أنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع (معدل الرفع المالي)

16: أثر نسبة تغطية السيولة في تخفيض مخاطر السيولة

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 73 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة تغطية السيولة في تخفيض مخاطر السيولة:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.02$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.02 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.15 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية

السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 15% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر السيولة).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 74 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول السابق أنه على الرغم من أن نموذج الانحدار معنوي ككل لأن

$\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، إلا أن معامل

الانحدار الداخل في النموذج غير معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.07 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 75 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.03$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.03 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.13 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 13% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (مخاطر السيولة).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 76 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 77 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.23 أي أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

وفيما يلي النموذج الموافق:

معادلة التقدير: مخاطر السيولة = $C(1) + C(2) * \text{نسبة تغطية السيولة} + [CX=R]$

معادلة 32 معادل التقدير (مخاطر السيولة، نسبة تغطية السيولة)

المعاملات المستبدلة: مخاطر السيولة = $0.67 - 0.03 * \text{نسبة تغطية السيولة} + [CX=R]$

معادلة 33 المعاملات المستبدلة (مخاطر السيولة، نسبة تغطية السيولة)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (مخاطر السيولة) بمقدار 0.03

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر السيولة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساو إلى -0.03

17: أثر نسبة تغطية السيولة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 78 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة تغطية السيولة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة: التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.31 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية

السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 31% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 79 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر السيولة:
التعليق على النتائج: : يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05
- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.
- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.92 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 92% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول رقم 80 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة:
التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.03$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05
- إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.03 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.26 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 26% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 81 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 82 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.04 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وفيما يلي النموذج الموافق:

$$\text{معادلة التقدير: مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة} = C(1) + C(2) * \text{نسبة تغطية السيولة} + [CX=F]$$

معادلة 34 معادل التقدير لـ (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، نسبة تغطية السيولة)

$$\text{المعاملات المستبدلة: مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة} = 0.77 - 0.03 * \text{نسبة تغطية السيولة} + [CX=F]$$

معادلة 35 المعاملات المستبدلة (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة، نسبة تغطية السيولة)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) بمقدار -0.03

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساو إلى -0.03

18: أثر نسبة تغطية السيولة في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي

الأصول

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول رقم 83 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج الانحدار التجميعي لأثر نسبة تغطية السيولة في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:

• نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى

الدلالة المعتمد 0.05

• إن معامل الانحدار الداخل في النموذج معنوي لأن قيمة $p\text{-value}$ لاختبار $t\text{-test}$ قد بلغت

0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% .

• قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.29 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية

السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 29% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع

(مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول رقم 84 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات الثابتة لأثر نسبة الرافعة المالية في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

التعليق على النتائج:

- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05
- إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.
- قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.94 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 94% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

نموذج التأثيرات العشوائية:

- جدول رقم 85 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح احصائية نموذج التأثيرات العشوائية لأثر معدل نسبة الرافعة المالية في مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:
- التعليق على النتائج: يتبين من مخرجات الجدول أن:
- نموذج الانحدار معنوي ككل لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05
 - إن معامل الانحدار الداخلى فى النموذج معنوي لأن قيمة p-value لاختبار t-test قد بلغت 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.
 - قيمة التباين المفسر من خلال النموذج تساوي 0.26 أي أن المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) استطاع أن يفسر ما نسبته 26% من إجمالي التباينات الحاصلة في المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول).

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

جدول رقم 86 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت وفق اختبار Likelihood Ratio: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

جدول رقم 87 بالملحق الثاني من مخرجات برنامج ال E-Views يوضح نتيجة المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وفق اختبار Hausman: نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.04 أي أصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وفيما يلي النموذج الموافق:

معادلة التقدير: مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$C(1) + C(2) * \text{نسبة تغطية السيولة} + [CX=F]$$

معادلة 36 معادل التقدير (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة تغطية السيولة)

المعاملات المستبدلة: مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$0.18 + 0.03 * \text{نسبة تغطية السيولة} + [CX=F]$$

معادلة 37 المعاملات المستبدلة (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة تغطية السيولة)

ما يعني أنه كلما تغير المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) بمقدار وحدة واحدة ازداد المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقياساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) بمقدار 0.03

نتيجة الفرضية:

الخلاصة: مما سبق وجدنا أنه يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساو إلى 0.03

المبحث الرابع

اختبار الفرضيات

أولاً: نتائج الارتباط:

1. يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (العائد على الأصول) بمعامل ارتباط بلغ 0.36
2. يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل الرفع المالي) بمعامل ارتباط بلغ -0.60
3. يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (مخاطر السيولة) بمعامل ارتباط بلغ -0.42
4. يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) بمعامل ارتباط بلغ -0.63
5. يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) بمعامل ارتباط بلغ 0.60

6. يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (العائد على

الأصول) بمعامل ارتباط بلغ 0.45

7. يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (معدل

هامش الربح) بمعامل ارتباط بلغ 0.39

8. يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (معدل

منفعة الأصول) بمعامل ارتباط بلغ 0.37

9. يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (معدل الرفع

المالي) بمعامل ارتباط بلغ -0.96

10. يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (مخاطر

السيولة) بمعامل ارتباط بلغ -0.73

11. يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (مخاطر

سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) بمعامل ارتباط بلغ -0.86

12. يوجد ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) والمتغير التابع (مخاطر

رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) بمعامل ارتباط بلغ 0.97

13. يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (معدل

العائد على الأصول) بمعامل ارتباط بلغ 0.60

14. يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (معدل

هامش الربح) بمعامل ارتباط بلغ 0.45

15. يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع (معدل

الرفع المالي) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط -0.60

16. يوجد ارتباط عكسي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع

(مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) بمعامل ارتباط بلغ -0.66

17. يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع

(مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) بمعامل ارتباط بلغ 0.60

18. يوجد ارتباط عكسي ضعيف بين المتغير المستقل (نسبة تغطية السيولة) والمتغير التابع

(مخاطر السيولة) بمعامل ارتباط بلغ -0.35

ثانياً: نتائج الانحدار:

1. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز

المتغير التابع (العائد على الأصول) وفق نموذج الانحدار التجميعي بمعامل أثر مساوي إلى

0.70

2. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض

المتغير التابع (مخاطر السيولة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى

-0.14

3. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض

المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية

بمعامل أثر مساوي إلى -0.19

4. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير

التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وفق نموذج

التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى 0.21

5. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (العائد على الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى 2.09
6. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (معدل هامش الربح) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى 10.12
7. جد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تعزيز المتغير التابع (معدل منفعة الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى 2.11
8. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (معدل الرفع المالي) وفق نموذج الانحدار التجميعي بمعامل أثر مساوي إلى 119.79. لكن هذا يخالف الفرضية البحثية القائلة بأن الأثر إيجابي.
9. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر السيولة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي إلى -0.89
10. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في تخفيض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى -1.16
11. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع (مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وفق نموذج التأثيرات الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى 1.11

12. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في

تعزيز المتغير التابع (العائد على الأصول) وفق نموذج الانحدار التجميعي بمعامل أثر

مساوي إلى 0.04

13. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في

تخفيض المتغير التابع (مخاطر السيولة) وفق نموذج التأثيرات العشوائية بمعامل أثر مساوي

إلى -0.03

14. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في

تخفيض المتغير التابع (مخاطر سعر الفائدة مقاساً بالخصوم الحساسة) وفق نموذج التأثيرات

الثابتة بمعامل أثر مساوي إلى -0.03

15. يوجد أثر للمتغير المستقل (تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة) في المتغير التابع

(مخاطر رأس المال مقاساً بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وفق نموذج التأثيرات

الثابتة بمعامل أثر مساو إلى 0.03

ثالثاً: نتائج قبول أو رفض الفرضيات البحثية:

مما سبق تكون نتائج قبول أو رفض الفرضيات البحثية على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

1. أثر تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة السورية.

1.1 أثر تطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة

السورية

1.1.1 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد

على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.1.2 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد

على الأصول في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.1.3 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

هامش الربح في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.1.4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.1.5 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية (ترفض) إذ كان لها أثر عكسي

1.1.6 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.1.7 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.1.8 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.1.9 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.1.10 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة

السورية (ترفض)

1.1.11 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف

الخاصة السورية (تقبل)

1.1.12 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.2 أثر تطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة

السورية

1.2.1 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد

على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.2.2 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد

على الأصول في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.2.3 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

هامش الربح في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.2.4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.2.5 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل

الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية (ترفض) إذ كان لها أثر عكسي

1.2.6 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.2.7 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.2.8 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.2.9 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض

مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.2.10 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة

السورية (ترفض)

1.2.11 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف

الخاصة السورية (تقبل)

1.2.12 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.3 أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة السورية

1.3.1 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تعزيز العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.3.2 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز

العائد على الأصول في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.3.3 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز

معدل هامش الربح في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.3.4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز

معدل منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.3.5 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز

معدل الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية (ترفض) إذ كان لها أثر عكسي

1.3.6 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.3.7 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية

(ترفض)

1.3.8 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية

(تقبل)

1.3.9 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.3.10 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في

مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة

السورية (ترفض)

1.3.11 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف الخاصة السورية (تقبل)

1.3.12 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4 أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في الأداء المالي للمصارف الخاصة السورية

1.4.1 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.2 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز العائد على الأصول في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.3 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل هامش الربح في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل منفعة الأصول في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.5 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز معدل الرفع المالي في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.6 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.7 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالأصول الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.8 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر سعر الفائدة مقاسا بالخصوم الحساسة للفائدة في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.9 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.10 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.11 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في مخاطر رأس المال (مقاسا بإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

1.4.12 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف الخاصة السورية (ترفض)

الفرضية الثانية:

2 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق اتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية (ترفض)

2.1 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية (ترفض)

2.2 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية (ترفض)

2.3 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية (ترفض)

2.4 يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل الثالثة في تعزيز استقرار المصارف الخاصة السورية (ترفض)

وكمخلص لجميع النتائج:

أولاً: وجدت الباحثة أن النسب الأربعة الرئيسية المفروضة في اتفاقية بازل الثالثة محققة بجميع المصارف الخاصة التقليدية في الفترة المدروسة 2018 حتى 2020 , حتى بدون صدور أي تعليمات تنفيذية من المصرف المركزي السوري بخصوص تطبيق اتفاقية بازل الثالثة. ثانياً: تؤثر نسب اتفاقية بازل الثالثة (كفاية رأس المال - معدل الرفع المالي - نسبة تغطية السيولة) في رفع أداء المصارف الخاصة التقليدية السورية وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها. بينما لا تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر في أداء المصارف الخاصة التقليدية السورية.

ثالثاً: لا تؤثر أي نسبة مفروضة في اتفاقية بازل الثالثة على استقرار المصارف الخاصة التقليدية السورية.

المقترحات والتوصيات:

- 1: "توصي الباحثة بضرورة فرض تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في المصارف السورية، وذلك بمساهمة لرفع أداء المصارف.
- 2: "إيجاد سبل أخرى لتحقيق استقرار المصارف السورية غير اتفاقية بازل الثالثة، إذ يجب أن تتوافق تلك الحلول مع البيئة الاقتصادية السورية إذ لها طبيعتها الخاصة.
- 3: "تشجيع الدراسات والأبحاث التي من شأنها أن ترفع الثقافة المصرفية السورية حتى تواكب التطورات المصرفية العالمية.

محددات البحث، والآفاق المستقبلية للدراسة:

- 1: لم تتجاوز المصارف الخاصة التقليدية مع الباحثة بشكل عام، ولم تبدي أي تعاون لإكمال البيانات المالية للبحث ولذلك لجأت الباحثة لأسلوب التقدير في بعض البيانات المطلوبة (الاعتمادات المستندية والكفالات التي استحقاقها أقل من ثلاث أشهر إذ تم تقديرها بنسبة 30% من الاعتمادات المستندية والكفالات التي استحقاقها سنة).
- 2: البيانات المالية المنشورة من قبل المصارف لا تلبى حاجة أبحاث جديدة تحاكي التطورات العالمية.
- 3: من أهم الآفاق المستقبلية للدراسة هو إجراء دراسة مقارنة مع الدراسة الحالية بعد تطبيق اتفاقية بازل الثالثة بشكل رسمي في سورية.

المراجع العربية:

- 1- يحيى شريف أحمد (2017) متطلبات تطبيق بازل الثالثة وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على المصارف التجارية بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، مصر.
- 2- حورية حماني، آليات رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية وفعاليتها حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006، ص 69.
- 3- شريقي، عمر (2009) دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 7.
- 4- عبد الجليل، جلايلة، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية دراسة حالة الجزائر ص 36-37.
- 5- شقري نوري موسى، محمد إبراهيم، وسيم الحداد، سوزان ذيب، إدارة المخاطر دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 269-270.
- 6- تقرير الحوكمة (2017م) هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دمشق، سورية.
- 7- صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، أبو ظبي، آذار 2006-ص 16.
- 8- شريقي، عمر (2009) دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 7.
- 9- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 - ص 39-117.
- 10- الوزيرة، وصغير، اتجاهات المصرف المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على المصارف التجارية، ص 66-67.
- 11- لحر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي - دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 60.
- 12- عبد القادر بريس - غرابية زهير ، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ، مجلة الاقتصاد والمالية -ص 103-106
- 13- بوحاضر، رقية، لعرابة، مولود، 2010، " واقع تطبيق المصارف الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، (مجلة جامعة ملك بن عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جدة، المجلد 23)، ص 17.
- 14- الخطيب، سمير، "قياس وإدارة المخاطر بالمصارف"، (منشأة المعارف، الإسكندرية)، ص (51-54).

- 15- محفوظ إسماعيل محمود إسماعيل-محمود منصور-سلام إبراهيم, أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لاتفاقية بازل الثالثة على الاستقرار المالي للبنوك , المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة , المجلد الأول , العدد الأول , ديسمبر 2021-ص 84
- 16- ميلود زكري, كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية, أطروحة دكتوراه, جامعة الأمير, عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة- 2013-2014 .
- بتصرف من: إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات دليك إلى التعديلات على بازل لمواجهة الأزمة المالية العالمية -اتحاد المصارف العربية, لبنان 2010-ص 40-42
- 17- ميلود, زهور, وحلال, نسيم (2015) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة الجليلي بونعامة بخميس ملينة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر, ص 34
- 18- صالح, أنس سمير (2015) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان, رسالة ماجستير, جامعة الزرقاء, كلية الدراسات العليا, الأردن.
- 19- السقا, منذر صبحي (2016) تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية - دراسة تطبيقية, رسالة تطبيقية, الجامعة الإسلامية, كلية التجارة, فلسطين, ص 93
- 20- حواش, محمد (2017) أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة المصرف المركزي الجزائري, رسالة ماجستير, جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر, ص 24.
- 21- زيبيدي البشير, (2011) دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال, رسالة ماجستير, كلية العلوم وعلوم التسيير, جامعة البليدة, الجزائر, ص 105
- 22- بلهاشمي جلال طارق (2006) لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة البليدة, الجزائر, ص 124
- 23- قلو, رفيق (2011) دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المدية, الجزائر, ص 35
- 24- إسماعيل, ربيعة, محمد, كمال (2010) أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية, رسالة ماجستير, جامعة النيلين, ص 11
- 25- غانم, مروان أحمد, (2000), "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978 - 1998)", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن, ص 44.
- 26- حجام, إلهام (2016) دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية- دراسة حالة BNA وكالة أم البواقي 316, رسالة ماجستير, جامعة أم البواقي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر, ص 13

- 27- حواش، محمد (2017) أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة المصرف المركزي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 27
- 28- مسعودي سناء ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة حالة وكالتي BNA & CPA بالوادي بين فترة 2009 - 2012 ، ص 28 .
- 29- حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق، ص 180
- 30- حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق، ص 183
- 31- محسن، مها مزهر (2019) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2009-2013) مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص 4
- 32- الفتلاوي، ريام، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي ، دراسة تطبيقية بالعراق للمدة 2010-2016 ، المجلة العراقية للعلوم الادارية، ص 88
- 33- محسن، مها مزهر (2019) اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2009-2013) مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- 34- حسن المالكي، فاضل موسى (2018) ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، العراق، ص 185
- 35- أبو زيتون، عبير (2019) قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، ص 8
- 36- منصور، بشرى يحيى (2018) تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني- دراسة قياسية على المصارف التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013، المجلد التاسع، العدد الأول، اليمن، ص 393
- 37- حمر، سهام، ومحصول، فتيحة (2014) دور اتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي - دراسة حالة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، ص 46
- 38- دردور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من المصارف التجارية العمومية والخاصة بالجزائر باستخدام مؤشر z-score للفترة ما بين 2008-2018 ، ص 52.
- 39- دادي عدون، ناصر وعمي سعيد، حمزة، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستخدام طريقة z-score، ص 24
- 40- غنيم آلاء ، الأدوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي ، ص 334 .
- 41- زكريا يحي جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (21)، ص 272

- 42- مجدي الشريجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16
- 43- عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل Panel، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010، ص 19

المراجع الأجنبية:

- Gastón A. Giordana, Schumacher, Ingmar (2017) An Empirical Study on the Impact of Basel III Standards on Banks' Default Risk: The Case of Luxembourg, J. Risk Financial Manag. 2017, 10, 8; doi:10.3390/jrfm10020008. -44
- : A global regulatory framework for more resilient banks and Basel الثالثة banking systems p 12-27 -45
- : A global regulatory framework for more resilient banks and Basel الثالثة banking systems p 61-63 -46
- : A global regulatory framework for more resilient banks and Basel الثالثة banking systems p57-59 -47
- : A global regulatory framework for more resilient banks and Basel الثالثة banking systems p54-56 -48
- : A global regulatory Basel الثالثة ,Basel Committee on Banking Supervision framework for more resilient banks and banking systems, p8 -49
- : The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring Basel الثالثة tools , Basel Committee on Banking Supervision ,p7-p20 -50
- Basel الثالثة , : the net stable funding ratio p 3-6 Basel الثالثة Banking Supervision -51
- : the net stable Basel الثالثة ,: the net stable funding ratio, p 13 Basel الثالثة funding ratio -52
- Centre ، “Systemic Risk: A Survey ، – Olivier Di Bandt & Philipp Hertemann -53
p:8. ،London 2001 ،working paper ،for Economic Policy Research”

